بحث

التقادم الجنائي

وآثاره على الدعوي الجنائية وعقوبتها

إعداد

محمد عبدالرحمن السيد زيدان

المحامي

ماجستير القانون العام والشريعة الاسلامية

إهداء:

إلي صديقي الذي أثقلته مهنة المحاماة بهمومها وأتعبه مرضه فتحملهما صبراً ورضاً.

إليك يارفيقي / محمد احمد حسن صالح يعقوب

أسأل الله لك الرحمة والمغفرة

إلي أستاذي ومعلمي ومرجعي القانوني الذي مازلت أهمل من علمه

إليك يا أستاذي / رزق محمود علي المحامي

إلي من افتقدته مهنة المحاماة وافتقدناه أباً ومعلماً وسنداً

إليك يا نقيب النقباء / محمد عاكف جاد

مقدمة:

إن فكرة تقادم الدعوى الجنائية تجد تطبيقاتها في كثير من القوانين الجنائية ، فالتقادم الجنائي وسيلة للتخلص من الآثار المترتبة على الجريمة وكذلك الآثار المترتبة على أحكام الإدانة في الجرائم الجنائية وذلك بمرور الزمن ، إذ يترتب على التقادم سقوط حق الدولة في ملاحقة الجاني من خلال توقعها عن ملاحظته ومحاكمته أو من خلال سقوط حقها في توقيع العقاب على الجاني.

فالتقادم الجنائي هو سبب من أسباب سقوط الدعوى الجنائية ، وسقوط الحق في تنفيذ العقوبة بمضي المدة^(١) ، فالدعوى الجنائية تقادم من حيث نطاقها من خلال مرور فترة زمنية سابقة على صدور حكم نهائي في موضوعها ، وهي بذلك تختلف عن تقادم العقوبة الذي لا يكون إلا في الفترة اللاحقة على صدور الحكم^(٢) ، فضلاً عن المدة المقررة لكل من تقادم الدعوى الجنائية وتقدم العقوبة تختلف فيما بينهما إذ أن المشرع يجعل مدة تقادم العقوبة أطول من مدة تقادم الدعوى الجنائية ، ولعل ما يرر ذلك هو أن الحكم الذي صدر بمعاينة الجاني قد تأكد وثبت بما لا يدع مجالاً للشك ومن ثم بات من حق الدولة توقيعه لما لها من سلطة توقيع العقاب ، أما الدعوى الجنائية فإن حق الدولة في توقيع العقاب لم يتأكد ويثبت بعد إذ من الممكن أن تسفر المحاكمة عن براءة الجاني.

ونشير إلي أن نظام التقادم الجنائي من الأنظمة المعترف بها في السياسة الجنائية المعاصرة وذلك لأنه تقرر لتغليب مصلحة إنهاء النزاع الجنائي تحقيقاً للاستقرار القانوني على العدالة ، والذي بدأ في صورتين أولها قبل صدور حكم بات في الدعوى وفي هذه الحالة يؤثر مضي المدة في إنهاء الدعوى الجنائية تبعاً لانقضاء سلطة العقاب ، وثانيها بعد صدور حكم بات في الدعوى ، وفي هذه الحالة يؤثر مضي المدة في إنهاء سلطة الدولة في تنفيذ العقاب^(٣).

وعلى الرغم من أن فكرة التقادم الجنائي تجد مبررها القانوني والفلسفي بالنسبة لتقدم الدعوى الجنائية ، إلا أن تقادم العقوبة وسقوطها يفتقر إلى أي مبرر سواء فلسفي أو قانوني لاسيما وان الدليل قد استقام على مرتكب الجريمة وأصبح هناك حكماً جنائياً قاطعاً بإدانة المحكوم عليه وهو عنواناً للحقيقة وأصبح واجب النفاذ ، وان الحائل بين تنفيذه هو قدرة الجاني على الهروب والتخفي وهو ما يعد مكافأة للجاني على إجرامه . وعلى كل فإن أهمية تناولنا لموضوع التقادم الجنائي وآثاره على الدعوى الجنائية وعقوبتها يكمن في عدم فهم أحكام التقادم والذي قد يترتب عليه تطبيق القانون بشكل غير صحيح إذ قد يؤدي إلى الحكم بعقوبة من تقرر التقادم لمصلحته ، فضلاً عن إطالة أمد التقاضي من شأنه أن يحدث اضطراباً في المجتمع وهو مالا تقتضيه مصلحة المجتمع والدولة ، لذا فإن تقرير التقادم كحق ونظام قانوني يهدف بذاته إلى تحقيق الاستقرار القانوني والاجتماعي.

وترتيباً على ذلك فإن مناهج البحث في هذا المبحث يتحدد في تناول تقادم الدعوى الجنائية من خلال دراسة نطاقها والعقوبات الخاضعة لها والمستثناة من التقادم وآجالها وكيفية سريانها والآثار المترتبة على انتهاء هذه الآجال والعوارض التي تصيبها فينقطع بها التقادم (كبحث أول) ، كما نتناول تقادم العقوبة وذلك من خلال دراسة العقوبات الخاضعة لفكرة التقادم والاستثناءات الواردة عليها ، فضلاً عن تحديد آجال تقادم العقوبة وبدء سريانها وما يترتب عليها من اثر مع بيان العوارض التي تعترضها (كبحث ثان) .

(١) عبدالملك جندي ، الموسوعة الجنائية ، الجزء الرابع (رشوة - ظروف الجريمة) د ، ط ، د ، ب ، ن ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢٩ ..

(٢) إبراهيم احمد طنطاوي ، التقادم الجنائي وأثره في إنهاء الدعوى الجنائية وسقوط العقوبة ، بدون طبعة ، دار النهضة العربية ، مصر ١٩٩٨ م ، ص ٨ .

(٣) عبدالرحيم صدقي ، الغرض المعاصر للعقوبة ، مكتبة دار الثقافة العربية ، ١٩٩٣ م ، ص ١١ ..

المبحث الأول تقادم الدعوى الجنائية وآثارها

تمهيد وتقسيم:

إن تقادم الدعوى الجنائية هو مرور فترة زمنية تبدأ من تاريخ ارتكاب الجريمة دون اتخاذ أي اجراء من اجراءات الدعوى الجنائية وهو ما يترتب عليه انقضائها^(٤).

ونشير إلى أن الفقه الجنائي اختلف في تبرير الأخذ بنظام تقادم الدعوى الجنائي ، إذ يرى جانب من الفقه إلى انه لا ضرورة لتقرير العقاب على جريمة زالت آثارها من ذاكرة الأفراد بسبب مضي فترة من الزمن عقب ارتكابها ، بينما يرى جانب آخر من الفقه أن مرور فترة زمنية على ارتكاب الجريمة دون اتخاذ أي اجراء فيها من شأنه أن يؤدي إلى طمس الأدلة خاصة أدلة الإثبات ومن ثم تصبح الدعوى أمام القضاء فاقدة للقيمة القانونية لزوال أدلة الإثبات فيها ، بينما ذهب اتجاه آخر من الفقه أن ملاحقة الجاني عقب ارتكابه للجريمة وهروبه فترة من الزمن من شأنه أن يصيبه بالخوف فيحصر عن الأنظار ويعيش حياة الطريد وهو ما يمثل عقوبة ومن قم فان معاودة معاقبته يمثل عقوبة ثانية على جريمة واحدة ، بينما يرى اتجاه آخر أن تقادم الدعوى الجنائية يبرره فكرة الاستقرار القانوني ، والذي تجد جذوره في الدعوى المدنية الآخذة بفكرة التقادم ولعل السبب في ذلك هو عدم اضطراب مصالح الأفراد داخل المجتمع ، بينما يذهب رأي أخير إلى أن التقادم في الدعوى الجنائية يرجع إلى الإهمال في استعمالها^(٥).

ولما كان موضوع تقادم الدعوى الجنائية يطرح العديد من الإشكالات والاستفسارات ، ارتأينا معالجته في هذا المبحث من خلال تناول نطاق تقادم الدعوى الجنائية (كمطلب أول) وبدء سريان تقادم الدعوى الجنائية وعوارضها (كمطلب ثان) .

(٤) عبد الحميد الشواربي ، التعليق الموضوعي على قانون الإجراءات الجنائية ، الكتاب الأول ، بدون طبعة ، منشأة المعارف ، مصر ٢٠٠٢م ، ص ١١٠ .
(٥) يراجع في هذه الآراء مؤلف : محمد ذكي ابو عامر ، الإجراءات الجنائية (مرحلة جمع الاستدلالات ، سير الدعوى الجنائية ، والدعوى المدنية المرتبطة بها ، التحقيق ، طرق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية) بدون طبعة ، منشأة المعارف ، مصر ١٩٩٤م ، ص ٤٥٦ ، وانظر محمد عبد الغريب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول (الدعوى الجنائية ، الدعوى المدنية التبعية ، الاستدلال والتحقيق الابتدائي) طبعة ثانية ، بدون طبعة نشر ودار نشر ، ١٩٩٧م ، ص ٢٦٣ ، وانظر عبد الحميد الشواربي ، أسامة عثمان ، أحكام التقادم في ضوء القضاء والفقه ، طبعة مزيدة ومنقحة ، منشأة المعارف ، مصر ١٩٩٦م ، ص ٥٩٢ .

المطلب الأول

نطاق تقادم الدعوى الجنائية

إن الاستقرار القانوني الذي يملئ على المشرع التسليم بفكرة تقادم الدعوى الجنائية حتى لا يظل سيف الاتهام والعقاب مسلطاً على متهم الأصل فيه البراءة دون حسم الدعوى الجنائية ، لذا فان التقادم للدعوى الجنائية يعد تعبيراً عن ضرورة حسم الدعوى الجنائية في وقت معين مهما كان الأمر وهو ما يحفز السلطات الجنائية على سرعة الانتهاء من الإجراءات ، لذا فان وضع حد أقصى لانتهاء الدعوى الجنائية من شأن أن يحقق مصلحة المجتمع ومصلحة المتهم معاً^(٦) . كما وان إقامة الدعوى بعد طول المدة لا يتحقق معه الغرض والهدف السامي من مقاصد العقوبة وهي الردع والزجر^(٧)، كما أن القول بالتقادم من شأنه أن يعزز نسيان هذه الواقعة الجنائية التي قد تكون غير ثابتة في حق المتهم نظراً لمضي مدة من زمنية والتي عادة ما تؤدي إلى محو آثار الجريمة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى صعوبة إثباتها وأحياناً أخرى يصعب فيها على المتهم إثبات براءته^(٨) .

تعريف الدعوى تقادم الدعوى الجنائية:

تعددت التعريفات حول تقادم الدعوى الجنائية فعرفها الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني بأنها " عقبة إجرائية تعترض تحريك الدعوى أو استمرار السير فيها بعد توافر أركان الجريمة ونشوء المسؤولية عنها واستحقاق عقوبتها وذلك لانغلاق السبيل الإجرائي إلى تقرير هذه المسؤولية وتوقيع العقوبة عنها لمرور فترة زمنية على ارتكاب الجريمة "^(٩) .

وعرفت بأنها " مضي مدة من الوقت بعد ارتكاب الجريمة دون اتخاذ اجراء من إجراءاتها "^(١٠) .

كما تعرف بأنها " مرور مدة من الزمن يحددها القانون على وقوع الجريمة دون اتخاذ أي اجراء لتحريك الدعوى الجنائية أو مباشرتها ، فتنقضي الدعوى الجنائية بسبب عدم استعمالها خلال هذه المدة " ^(١١) .

كما تعرف بأنها " مرور الزمن أو مضي المدة التي يحددها القانون من تاريخ وقوع الجريمة أو من تاريخ آخر اجراء تم في الدعوى دون القيان بأي اجراءات أخرى للسير فيها ودون أن يصدر فيها حكم نهائي مما يؤدي إلى سقوط دعوى الحق العام لمضي المدة والى انقضاء الحق في إقامة هذه الدعوى "^(١٢) .

كما تعرف بأنها " التقادم الذي تسري مدته بشأن جريمة لم يصدر فيها بعد حكم جنائي نهائي غير قابل للطعن فيه "

كما تعرف بأنها " الفترة الزمنية التي يمنحها القانون لصاحب الحق من تاريخ وقوع افعال الجرم لرفع الدعوى أمام القضاء ، والتي بانقضائها يسقط حقه في اقتضاء حقه وفق السبل والإجراءات المحددة قانوناً وكذلك حق الدولة في تحريك الدعوى العمومية "^(١٣) .

(٦) يس عمر يوسف ، المطول في شرح الإجراءات الجنائية والنظرية العامة للإثبات في المواد الجنائية ، ص ١٣٢ .

(٧) على عبدالرحمن العيدان ، انقضاء الدعوى الجنائية الخاصة في الشريعة الإسلامية وقوانين وأنظمة مجلس التعاون الخليجي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية ، جامعة نايف كلية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية ، الرياض ، السعودية ٢٠٠٩ ، ص ١٧٩ .

(٨) محمد ابوالعلا عقيدة ، ص ٢١٤ .

(٩) محمود نجيب حسني ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، تنقيح د . فوزية عبد الستار ، الطبعة السادسة ٢٠١٨م ، دار المطبوعات الجامعية ، ص ٢١١ بند ١٩٥ .

(١٠) اشرف شمس الدين ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ، (مرحلة ما قبل المحاكمة) ، بدون تاريخ نشر وطبعة ، ص ٩٨ .

(١١) فاروق الكيلاني ، محاضرات في أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن ، الفارابي ١٩٨٥م ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، ص ٢٩٤ .

(١٢) على عبدالرحمن العيدان ، انقضاء الدعوى الجنائية الخاصة في الشريعة الإسلامية وقوانين وأنظمة مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(١٣) سامح السيد ، تقادم الدعوى الجنائية ، دون طبعة ، مطبعة دار الهدي ، القاهرة ١٩٨٤م ، ص ٤٣ .

ويمكننا تعريف التقادم بأنه " زوال الأثر القانوني للسلوك الإجرامي أو الإجراء المتخذ في الدعوي الجنائية بمرور الزمن على النحو الذي يفقدها أهمية تحريكها واستعمالها "

مدد تقادم الدعوي الجنائية:

لقد نص المشرع المصري على التقادم كسبب لانقضاء الدعوي الجنائية وذلك في جميع أنواع الجرائم سواء كانت جنائية او جنحة أو مخالفة فنصت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " تنقضي الدعوي الجنائية في مواد الجنائيات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجرح بمضي ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضي سنة ، مالم ينص القانون على خلاف ذلك "

فالتقادم وفقاً للنص المشار إليه مقرر بالنسبة لجميع أنواع الجرائم أياً كانت طبيعتها سواء كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة ولكن ليس واحداً بالنسبة لكل الجرائم بل يختلف بحسب طبيعة الجريمة وجسامتها مع الأخذ بعين الاعتبار الجرائم التي استثنائها المشرع من اثر التقادم أو جعل لها مدة قد تختلف عن المبدأ العام وذلك نظراً لخطورتها.

ونشير إلي كيفية حساب مدة التقادم تثير العديد من المشاكل في الواقع العملي التي تقتضي التصدي لها نظراً لإمكانية حدوث توقف في الإجراءات أو حصول عارض يؤدي إلي قطعها وتأثيرها في مدة التقادم ، وللتغلب على هذه المشاكل فقد اخذ المشرع المصري بفكرة التدرج بالنسبة لمدد التقادم حسب وصف الجريمة ، إذ أن الوصف يؤثر على مدة التقادم الذي لم يحدد له ميعداً واحداً ثابتاً.

ونشير إلي أن وصف الجنائية لا يتأثر بإمكانية تطبيق الظروف المخففة أو اقتران الجريمة بظروف مشددة أو حالة العود وما ينجم عنها من تغير العقوبة ، إذ يبقى وصف الجريمة على أنها جنائية هو المعبر في مجال تقادم الدعوي الجنائية ، ونشير إلي أن تشدد العقوبة لاقتران الجريمة بظروف مشددة والذي يترتب عليه تحويل الجريمة من الوصف الأخف - الجنحة - إلي الوصف الأشد - الجنابة - فإن العبرة في التقادم وإعماله يكون كأصل عام للجريمة الأصلية لا إلي الظرف المشدد لها إذا كان يعتبر جريمة وهنا تكون محكمة الموضوع صاحبة الاختصاص في تحديد وصف الجريمة الحقيقي في حالة الخلاف.

ويرى غالبية الفقه إلي أن التشديد الجوازي للمحكمة في مجال التقادم لا يكون له اثر إلا إذا كان الفعل يشكل جنحة ثم انقلب إلي جنابة تطبيقاً للظرف المشدد الجوازي ، إذ تظل مدة التقادم المقررة هي ثلاث سنوات وليس عشر سنوات باعتبار أن العقوبة الأصلية ووصف الجريمة لا يخرج عن كونها جنحة^(٤)، أما بخصوص إعادة تكييف الواقعة من جنحة إلي مخالفة فقواعد التقادم المطبقة في ذلك هي اعتبار نوع الجريمة التي تنتهي إليها المحكمة أي أن العبرة بما وصلت إليه المحكمة في تحقيقها النهائي وليس حب المتابعة التي تمت بها^(٥).

(٤) عبدالله اوهابيه ص ١٢٢.
(٥) على عبدالقادر القهوجي ، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ، الكتاب الأول ، بدون طبعة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٨٦.

وعلى ذلك فإن تحديد نوع الجريمة ينتهي إلي ما انتهى إليه القاضي وفق تكييفه للجريمة المرتكبة وصحيح الواقع ، باعتبار أن مهمة القاضي الأساسية هي إصباغ الوصف الصحيح على وقائع الدعوى الجنائية ، فهو لا يتقيد بما تراه النيابة العامة ، وعليه فإذا انتهت المحكمة إلي أن الواقعة تشكل جنحة وليست جنابة ، وكان قد مضي ثلاث سنوات على وقوع الجريمة أو اجراء من إجراءاتها دون اتخاذ اجراء قاطع للتقادم ، فإن الدعوى تكون قد انقضت بمضي المدة حتى ولو كانت النيابة العامة قد كيفتها باعتبارها جنابة ، إذ أن العبرة كما سبق القول هو بما تنتهي إليه المحكمة لا بما تراه النيابة^(١٦).

وعلى ذلك قضت محكمة النقض المصرية في احدي أحكامها " عمل القاضي نفسه هو الذي يكيف وصف الجريمة فيجعلها جنابة أو يبقيها جنحة على حالتها " ^(١٧) ، " نوع الدعوى الجنائية إذا ما تكون جنحة أو جنابة تبعاً لنوع العقوبة التي تقضي بها المحكمة^(١٨) ، " المحكمة هي صاحبة الرأي الأخير في تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها ، ومن ثم كانت قواعد التقادم خاضعة لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة " ^(١٩).

^(١٦) اشرف شمس الدين ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ، (مرحلة ما قبل المحاكمة) ، بدون تاريخ نشر وطبعة ، ص ١٠٠ .

^(١٧) نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية الجزء الأول رقم ١٦٧ ص ١٦٨ .

^(١٨) نقض اول فبراير سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣١٧ ص ٤٤٧ ، ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ ج ٢ رقم ٢١١ ص ٣٩٩ .

^(١٩) نقض ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة احكام محكمة النقض س ٦ رقم ٣٠١ ص ١٠٢٥ ، نقض ٨ ابريل سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٣٥ ص ١٢٢

المطلب الثاني

بدء سريان تقادم الدعوي الجنائية وعوارضها

بدء ميعاد تقادم الدعوي الجنائية:

لقد حدد المشرع بداية مدة التقادم " بيوم وقوع الجريمة " ، ونري أن هذا التعبير يحتاج إلي ضبط لكونه يثير العديد من الإشكالات لما يعتريه من تداخل ولبس وغموض ، لاسيما وان عناصر الجريمة متعددة وقد تختلف فيما بينها من حيث تاريخ وقوعها ومن حيث تحقق نيتها ، إذ قد تتراخي لحظة تحقق النتيجة عن لحظة ارتكاب الفعل وهو ما يثير التساؤل حول بداية التقادم هل يبدأ بتاريخ وقوع الفعل فقط أم بتاريخ تحقق النتيجة؟

ولالإجابة على التساؤل المطروح نشير بداية إلي ضرورة التفرقة بين الجرائم المؤقتة والجرائم المستمرة ، فالجرائم المؤقتة تتكون من فعل يبدأ وينتهي في لحظة واحدة أو في وقت محدد ، واغلب الجرائم هي وقتية ومثالها القتل والضرب والسرققة والتزوير والإتلاف والسب وامتناع شاهد عن الحضور للمحكمة للإدلاء بشهادته ، أما الجريمة المستمرة فهي التي تتكون من فعل يقبل بطبيعته الاستمرار والتجدد لفترة زمنية فهي نشاط إجرامي مستمر لمدة من الوقت ، ومن أمثلتها إحراز المخدرات وإخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة ، والخطف ، وعدم الإبلاغ عن واقعة الوفاة أو الميلاد في الميعاد المحدد ، واستعمال المحررات المزورة ، ونشير إلي انه يجب لكي نكون بصدد جريمة مستمرة أن تدخل إرادة الجاني في الفعل تدخلاً متتابعاً ولذلك فجرائم إقامة أعمال البناء بدون ترخيص يتم الفعل فيها وينتهي بإقامة هذه الأعمال دون تدخل لاحق من جانب المتهم ، ولا يتكرر ارتكابها خلال الوقت الذي يظل البناء فيه قائماً ومن ثم كانت هذه الجرائم وقتية (٢٠).

وترتيباً على ذلك فقد اتجه رأي من الفقه إلي القول بان العبرة في تقادم الدعوي الجنائية هو بيوم تحقق النتيجة ، واستند في ذلك إلي أن تحقيق النتيجة احد العناصر التي تستكمل به الجريمة عناصرها ، إلا أن هذا الرأي محلاً للنظر لأنه نظر إلي التقادم باعتباره نظام موضوعي على الرغم من انه نظام إجرائي ، ينصرف أثره إلي الدعوي الجنائية فينهيها ومن ثم يكفي لبدء سريانه نشوء هذه الدعوي كي يصادف أثره الموضوع الذي ينصرف إليه ونشوء الدعوي منوط باستحقاق المتهم العقاب ولا أهمية إذا كانت الجريمة استكملت جميع عناصرها أم أن عنصراً منها قد تخلف طالما أن تخلفه لا يحول دون توقيع العقاب وان كان ذلك في صورة اخف ، وهو ما يتصور وقوعه في جرائم الشروع ، إذ يسري التقادم منذ لحظة ارتكابه دون انتظار لتحقيق النتيجة خاصة وان النتيجة قد لا تتحقق ، وإذا كان الفعل معاقباً عليه بوصف معين وكان تحقق النتيجة من شأنه أن يغير هذا الوصف ، سرى التقادم كذلك منذ لحظة الفعل.

(٢٠) اشرف شمس الدين ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ، (مرحلة ما قبل المحاكمة) ، بدون تاريخ نشر وطبعة ، ص ١٠٠

بينما اتجه رأي آخر إلى أن العبرة في التقادم هو بتحقيق نتيجة الفعل كما هو الحال إذا كان الفعل لا عقاب عليه في ذاته وكان تحقق النتيجة هو الذي يجعله معاقباً عليه ، فان التقادم لا يبدأ إلا من تاريخ تحقق النتيجة ، والعلة في ذلك هو أن الدعوى لم تكن أنشأت بعد فلم يكن قد توافر الموضوع الذي يرد عليه اثر التقادم.

وترتيباً على هذا فان التقادم يبدأ في جرائم الاعتداء على الحياة أو فعل الضرب أو الفعل الذي تقوم به الطرق الاحتمالية من تاريخ وقوع الفعل دون تحقق النتيجة ، لكنه لا يبدأ في القتل غير العمدي أو الإصابة غير العمدية إلا من تاريخ تحقق النتيجة ويعني ذلك التفرقة بين النتيجة التي لا يترتب على تحققها سوي تغيير الوصف الإجرامي للفعل أو تغيير عقوبته وبين النتيجة التي يتعين تحققها لاستحقاق العقاب ففي الحالة الأولى يبدأ التقادم من تاريخ ارتكاب الفعل ، وفي الحالة الثانية تتراخي بدايته إلى لحظة تحقق النتيجة^(٢١).

وعلى ذلك قضت محكمة النقض بأنه " اذا كانت الواقعة هي أن المتهم قد أقام بدون ترخيص بناء خارجاً عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم و انتهى من جهته بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية ، و لا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى و تستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً . و إذن فإذا كان أنقضى على تاريخ وقوع تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق في إقامة الدعوى قد سقط"^(٢٢).

ونشير إلى أن محكمة النقض المصرية قد عبرت عن رأيها في جرائم الامتناع عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي من اللجنة المختصة من إزالة أو تصحيح أو استكمال ، والتي عقاب المشرع عليها بعقوبة الغرامة التي تعادل واحد بالمائة عن كل يوم يمتنع فيه الجاني عن تنفيذ الحكم وذلك بمناسبة إثارة التساؤل حول التكييف القانوني لهذه الجريمة وما إذا كانت تعد من الجرح في حال تعدد الغرامات وتجاوزها الحد الأقصى للمخالفة وأثرها على تقادم الدعوى الجنائية إذ قالت المحكمة " ما نص عليه الشارع من توقيع عقوبة الغرامة عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ إذ لا يعدو ذلك أن يكون استثناء من مبدأ وحدة الواقعة في الجرائم المستمرة، اعتبر فيه الشارع كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها يعاقب عليها بغرامة لا يزيد أقصى مقدارها عن عشرة جنيهات ومن ثم فإنه مهما تعددت أيام الامتناع وارتفع تبعاً لتعددتها إجمالي مبلغ الغرامة المقضي بها فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة باعتبارها مخالفة لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض"^(٢٣)

والجدير بالملاحظة أن بدء سريان التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية لا يتأثر بجهل الجاني عليه بوقوع الجريمة ، كما تجدر الإشارة إلى أن تعدد المساهمون في الجريمة يؤثر على ميعاد بدء التقادم إذ أن العبرة في تحديد مدة التقادم هي بلحظة ارتكاب الفاعل

(٢١) محمود نجيب حسني ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

(٢٢) الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩ جلسة ١٤/٠٣/١٩٥٠ س ١ ص ٤٠٠ ق ١٣٤ .

(٢٣) الطعن رقم ١٥٠٤٧ لسنة ٦٢ القضائية.

للفعل الذي قام به ركنها المادي والذي يتحدد بيوم وقوع الجريمة إذ تسري مدة التقادم من تاريخ وقوع الفعل حتى وان كان من المساهمين من سبق نشاطه هذا الفعل وكانت له ذات الصفة الإجرامية^(٢٤).

ونشير إلي أن هناك صعوبات قد تثار بشأن بعض الجرائم التي يتحدد على أساس ركنها المادي بدء ميعاد التقادم ، ولعل من الجرائم التي أثارَت الصعوبات في تحديد تاريخ ارتكابها و بدء موعدها تقادمها " جريمة خيانة الأمانة " ذلك ألما حين تتخذ صورة " الاختلاس " فهي تقوم بمجرد تغيير الأمين نيته ، وهذا التغيير محض ظاهرة نفسية ، ومن ثم كان القاضي في حاجة إلي مظهر خارجي يدل عليه ، ويعتبره بداية هذا التقادم ، والقاعدة كما تقول محكمة النقض أن " ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الامتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه ، إذ يغلب في جريمة التبديد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك " ^(٢٥).

كيفية حساب ميعاد تقادم الدعوي الجنائية:

إن احتساب التقادم يتم من اليوم التالي لاكتمال الجريمة ، ونشير إلي أن المشرع لاعتبارات تتعلق بالسياسية الجنائية قرر تراخي بدء ميعاد التقادم لبعض الجرائم عن يوم وقوعها وذلك لإفساح المجال الزمني الذي تستطيع فيه السلطات العامة اتخاذ الإجراءات القانونية ، وهو ما يتضح بصورة واضحة في الفقرة الثالثة من نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية والتي نصت على " لا تبدأ المدة المسقطة للدعوي الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك " والمقصود بالجرائم المشار إليها في هذه الفقرة هي الجرائم التي ترتكب من الموظف العام والمتعلقة باختلاس المال العام والعدوان عليه والمعاقب عليها بالمواد من ١١٢ إلي ١١٩ مكرر من قانون العقوبات ، إذ يقرر المشرع بدء التقادم من تاريخ انتهاء خدمة الموظف العام أو زوال الصفة لا من تاريخ وقوع الفعل ، والعلة في ذلك أن الموظف العام طالما ظل شاغلاً لمنصبه فثمة احتمال غالب يتعلق باستطاعته إخفاء جريمته فإذا تمسكنا بتطبيق قاعدة بدء التقادم من وقت ارتكاب الفعل كان ذلك مدعاة إلي الإفساد الوظيفي لاسيما إذا كانت السلطات المختصة لم تعلم بعد بالجريمة ومرتكبها لذا قرر المشرع إفساح المجال لاتخاذ الإجراءات القانونية التي لا تبدأ إلا من تاريخ انتهاء خدمة الموظف أو زوال صفته الوظيفية^(٢٦).

^(٢٤) على زكي العرابي ، ج ١ ، رقم ٣١٤ ص ١٥٠ ، نقض ١١ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٨٢ ص ٢٤٨ ، انظر في تفصيل ذلك مؤلف الدكتور محمود نجيب حسني ، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية ، ١٩٩٢ بند رقم ١٨٢ ص ٢٦٠ .

^(٢٥) نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦ ، ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٣٠٧ ص ١٤٨٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ١١ ص ٤٦ ، وانظر مؤلف الدكتور / محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، بند رقم ١٦٤٩ ص ١٢١٥ .

^(٢٦) يراجع في ذلك مؤلف الدكتور / محمود نجيب حسني ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ ، اشرف شمس الدين ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

وتجدر بنا الإشارة إلي أن احتساب مدة التقادم في الجرائم المستمرة وجرائم الاعتياد والجرائم المتتابعة الأفعال يتم على النحو التالي:

١. **الجرائم المستمرة** : الجرائم المستمرة هي تلك الجرائم التي يمتد تحقق عناصرها المادية والمعنوية خلال زمن طويل نسبياً كما هو الحال في جرائم استعمال المحررات المزورة أو إخفاء أشياء مسروقة أو احتجاز الأشخاص بدون وجه حق أو إحراز المواد المخدرة أو السلاح ، ومن ثم فإن حساب مدة التقادم في هذا النوع من الجرائم يحتسب من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار سواء بضبط الجاني أو باستنفاد النشاط الإجرامي أو وقفه بإرادة الجاني ، فلا يبدأ التقادم مثلاً في جريمة استعمال المحررات المزورة إلا إذا انتهى الاستعمال بتنازل المتهم عن الاحتجاج بالحرر أو بتحقيق الغرض الذي استهدفه بالاستعمال^(٢٧) ، كما أن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يبدأ التقادم فيها إلا إذا انتهت الحيازة بالتصرف في الشيء المسروق سواء بصورة قانونية أو مادية^(٢٨) ، وتجدر بنا الإشارة إلي أن الجريمة المستمرة إذا كانت مستمرة بصورة ثابتة فإنها تأخذ حكم الجريمة الوقتية وهو ما يجعل ميعاد التقادم يبدأ من التاريخ الذي ارتكب فيه الفعل بغض النظر عن ما تسفر عنه الجريمة من آثار إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً^(٢٩).

٢. **جرائم الاعتياد** : بداية تجدر الإشارة إلي أن المشرع لا يجرم فعلاً معيناً في جرائم الاعتياد بل يجرم اعتياد المتهم على ارتكابه لنوع معين من الأنشطة الإجرامية ، وفي ذلك يكفي تكرار الفعل المجرم مرتين لوصفه بصفة الاعتياد ومن جرائم الاعتياد جريمة الإقراض بالربا الفاحش ، ولقد عد الشارع جريمة الاعتياد في دور الارتكاب في خلال الزمن الذي يستغرقه ارتكاب الأفعال المتتالية للكشف عن الاعتياد والزمن الفاصل بينهما وبناء عليه فإن التقادم لا يبدأ موعده إلا من اليوم التالي لارتكاب آخر فعل متطلب للكشف عن الاعتياد .

٣. **الجرائم المتتابعة الأفعال** : يقصد بهذه الجرائم تلك الجرائم التي تقوم بأفعال متعددة يجمع بينها وحدة الحق المعتدي عليه ووحدة الغرض الإجرامي المستهدف بها ، وعليه فإن القاسم المشترك في الجرائم المتتابعة الأفعال هو " التماثل بين الأفعال " و " وحدة الغرض الإجرامي " ، ونشير إلي أن الأصل أن كل فعل من الأفعال التي تقوم بها الجريمة المتتابعة الأفعال جريمة في حد ذاتها ولو اكتفي به المتهم لاستحق العقاب عليه ومن ثم كان الوضع الطبيعي يقتضي معاقبة المتهم بمقدار تعدد أفعاله إلا أن المشرع اعتبر جريمته واحدة لما يجمع بين أفعاله من وحدة في المحل المعتدي عليه والغرض المستهدف به ، ومن أمثلة هذه الجرائم قيام متهم بسرقة منزل على فترات متتالية مستغلاً غياب أصحاب المنزل ، أو تزييف المتهم نقوداً على دفعات مختلفة أو قيام أمين الخزينة باختلاس ما تحت يده من أموال على فترات متتابعة أو القيام

(٢٧) يراجع في ذلك الأحكام الصادرة عن محكمة النقض المصرية نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٧١ ص ١٧٩ ، نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ج ٢ رقم ١٣٢ ص ١١٦ ، نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ج ٥ رقم ١٨ ص ٢١ ، ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٨٢ ص ٢٤٢ ، وانظر مؤلف الدكتور محمود نجيب حسني ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ ..

(٢٨) نقض ١٤ إبريل سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٤٣ ص ٤٤٤ ، ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ ج ٥ رقم ٣٦٨ ص ٦٣١ .

(٢٩) نقض ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س رقم ١٣٤ ص ٤٠٠ .

بالبناء بدون ترخيص بعدة أعمال ، ونشير إلي أن الشارع اعتبر هذه الجريمة مستغرقة الزمن الذي ارتكبت فيه الأفعال التي تقوم بها والزمن الفاصل بين هذه الأفعال ، ومن ثم فإن ميعاد التقادم يبدأ من اليوم التالي لارتكاب آخر فعل داخل في تكوين الجريمة^(٣٠).

٤. **جرائم الامتناع** : بداية تجدر الإشارة إلي التفرقة بين أنواع جرائم الامتناع إذ أن هناك نوعان احدهما جرائم الامتناع البسيطة والتي تقوم فيها الجريمة بالامتناع المجرد كجريمة الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي وجريمة الامتناع عن تجديد الترخيص في الموعد المحدد ، أما النوع الثاني فهو جرائم الامتناع ذات النتيجة إذ يفترض في هذا النوع من الامتناع ترتيب نتيجة إجرامية عقب اتخاذ فعل الامتناع مادام كانت هناك علاقة سببية بين الفعل والنتيجة ومثالها امتناع عن الأم عن إرضاع صغيرها حتى موته ، أو امتناع الممرضة أو الطبيب عن إعطاء المريض الدواء حتى الموت ، وعلى ذلك فإن مواعيد التقادم في جرائم الامتناع تختلف باختلاف نوعه فإذا كانت الجريمة من جرائم الامتناع البسيط فإن التقادم يبدأ من وقت انتهاء المهلة المحددة قانوناً لإتيان الفعل الايجابي الذي أحجم عنه ، فتقادم الدعوي الجنائية الناشئة عن الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي من الوقت الذي نص عليه المشرع موعداً لتقديمه ، أما إذا كانت الجريمة من جرائم الامتناع ذات النتيجة فإن مدة التقادم لا تبدأ إلا بعد تحقق النتيجة وذلك لاستكمال الجريمة كيانها القانوني واستحقاق مرتكبها للعقاب^(٣١).

عوارض تقادم الدعوي الجنائية:

نص المشرع المصري على العوارض التي ينقطع بها التقادم بالنسبة للدعوي الجنائية وذلك في المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية فنصت على " تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام والمحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا اخطر بها بوجه رسمي وتسري المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تنقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء"

والبين من النص المشار إليه أن انقطاع مدة التقادم يقصد به " طروء سبب يمحو المدة التي مضت بحيث يتعين بعد زوال سبب الانقطاع أن تبدأ مدة جديدة كاملة ، فلا تضاف إليها المدة التي مرت قبله " ونشير إلي أن المشرع المصري فرق بين الوقف والانقطاع فالوقف يعني عدم احتسابها خلال فترة من الوقت يعرض فيها سبب يحده القانون ، فإذا زال ذلك السبب فإن المدة التي تمضي بعد زواله تكمل المدة التي سرت قبل طروئه أي تضاف المدتان إلي الحد الذي تكتمل به للتقادم مدته ، ومؤدي هذا انه إذا طرأ سبب الوقف أضيفت المدة السابقة إلي المدة التي تلت زوال الوقف ، وهو بذلك يختلف عن الانقطاع الذي يجب معه بدء مدة جديدة ، ولعل العلة من تقرير انقطاع مدة التقادم أن أجهزة الضبط والتحقيق لم تهمل في عملها وإتمامها تلاحق

(٣٠) انظر في ذلك : مؤلف الدكتور / محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، مرجع سابق ، بند رقم ٣٥٣ ص ٣٤١ .

(٣١) انظر في ذلك : مؤلف الدكتور / محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، مرجع سابق ، بند رقم ٣٣٤ ص ٣١٧ ، وانظر في ذلك مؤلف : محمد عبيد غريب ، شرح قانون الاجراءات الجنائية الجزء الاول (الدعوي الجنائية ، الدعوي التبعية ، الاستدلال والتحقيق الابتدائي) الطبعة الثانية ، بدون دار نشر ١٩٩٧ ، ص ٢٦٩ .

المتهم بإجراءات الدعوي الجنائية وبذلك فان الجريمة مازالت ماثلة في الأذهان ولم يطوها النسيان ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فان عدم تقرير انقطاع مدة التقادم من شأنه أن يكون مكافأة للمجرم الذي نجح في الإفلات من الملاحقة. ونشير إلي أن المشرع المصري يرفض فكرة وقف التقادم بصورة مطلقة في المواد الجنائية استناداً إلي انه لا يصح القياس على وقف التقادم في القانون المدني لاختلاف علة التقادم في الحالتين ، إذ أن علة التقادم في القانون المدني هي أن عدم مطالبة الدائن بحقه طوال مدة معينة ينشئ قرينة على تنازله عن هذا الحق ، وفي ضوء هذه الفكرة يفهم قبول القانون المدني وقف الدعوي المدنية حيث لا توجد هذه القرينة وهو ما يتحقق عند وجود مانع أدبي أو قانوني يحول بين الدائن والمطلبة بحقه ، وترتبا على ذلك فقد نصت المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوي الجنائية لأي سبب كان" (٣٢)

وترتيباً على ما سبق فان عوارض تقادم الدعوي الجنائية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١- إجراءات الاتهام : يقصد بإجراءات الاتهام تلك الإجراءات التي تؤدي إلي تحريك الدعوي الجنائية سواء قامت بها النيابة العامة باعتبارها سلطة اتهام أو قام بها المدعي بالحق المدني بسلوكه الطريق المباشر لإقامة الدعوي الجنائية ، ولقد عبرت محكمة النقض عن هذه الفكرة في احدي أحكامها فقالت " إن أي اجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوي العمومية وتنبية الأذهان إلي الجريمة التي قد انقطع التحقيق فيها ، يعتبر قاطعاً للتقادم بالنسبة لها" (٣٣) ، ونشير إلي أن اجراءات الاتهام تنتج آثارها بالنسبة لقطع التقادم حتى وان جرت أمام قضاء غير مختص ، شريطة أن يكون الإجراء المتخذ صحيحاً في ذاته ، ونشير إلي أن من اجراءات الاتهام القاطعة للتقادم تكليف النيابة العامة المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة (٣٤) ويلاحظ أن العبرة هي بورقة التكليف فلا تعتبر تأشيرة النيابة العامة بتقديم الأوراق لجلسة المحاكمة اجراء قاطع للتقادم ، إذ لا يعدو أن يكون هذا مجرد أمر إداري إلي قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور (٣٥) ، ومن الإجراءات القاطعة للتقادم والمتعلقة بالاتهام صدور قرار من المحام العام بإحالة المتهم إلي محكمة الجنايات أو إحالة الأوراق إلي النيابة العامة من محكمة الجنايات في حال استعمال المحكمة سلطتها في التصدي للجرائم المثارة أمامها ولم يشملها قرار الإحالة أو في حالة ارتكاب المتهم جريمة في جلسة المحاكمة، وكذلك يعد من اجراءات الاتهام طلب النيابة العام ندب قاضي للتحقيق إعمالاً لنص المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكذلك ندبها مأمور الضبط القضائي لاتخاذ أي من اجراءات التحقيق أو طعنها على الحكم بالاستئناف أو النقض.

(٣٢) إيهاب عبد المطلب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ، دار الوليد للنشر والتوزيع ، طبعة نادي القضاة ، ص ١٨٤ .

(٣٣) نقض ٥ ابريل سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٦ رقم ٢٤٢ ص ٧٤٤ ، وانظر النقض ١٦ ابريل سنة ١٩٧٣ ص ٢٤ رقم ١٠٧ ص ٥١٦

(٣٤) اشرف شمس الدين ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٣٥) يراجع في ذلك الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠

ونشير في هذا المقام إلى عدة ملاحظات:

أ) أن مجرد تقديم الشكوى الذي يتقدم بها المضرور من الجريمة لا تكفي لقطع التقادم حتى وان اتخذ فيها صفة المدعي بالحقوق المدنية أو كان القانون يتطلب ضرورة تقديمها لتحريك الدعوى الجنائية كجرائم الشكوى وعلى ذلك قضت محكمة النقض المصرية فقالت " مجرد توجه رجل الشرطة إلي منزل الطاعن لاستدعائه لسؤاله في محضر جمع الاستدلالات تاركاً له ما يفيد طلبه لعدم وجوده ، لا يقطع التقادم ، كما أن تقديم بلاغ أو شكوى في شأن الجريمة أو إحالة النيابة العامة الشكوى إلي الشرطة لفحصها بغير ندب صريح لا يقطع التقادم" (٣٦) .

ب) توالي تأجيل نظر الدعوى لإعلان المتهم إعلاناً قانونياً ، ومضي مدة التقادم دون إتمام الإعلان يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة (٣٧)

ت) أن الإجراءات التي يقوم باتخاذها المدعي بالحقوق المدنية كالطلبات أو المرافعة أو الطعن في الأحكام لا يعد استعمالاً للدعوى الجنائية ومن ثم فإنه لا تقطع مدة التقادم إذ أن المدعي بالحقوق المدنية هو خصم في الدعوى الجنائية فيما يتعلق بالدعوى المدنية فلا يملك حق مباشرة الدعوى الجنائية ولو كان هو الذي قام بتحريكها بالطريق المباشر إذ تنتهي مهمته عند تحريكها ويبقى للنيابة العامة بعد ذلك استعمال الدعوى الجنائية ومباشرتها وعلى ذلك قضت محكمة النقض بان " المدعي بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية إنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التي وقعت طالباً التعويض عن الضرر الذي لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحته لا علاقة لها بالدعوى الجنائية ، إلا في تبعيتها لها ، لما كان ذلك فإنه لا يقطع التقادم كل إجراء يتصل بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقامة أمام القضاء المدني أم الجنائي ، فان تصرفات المدعي بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لا يقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية" (٣٨).

٢- إجراءات التحقيق : يقصد بإجراءات التحقيق تلك الإجراءات التي تستهدف جمع الأدلة بالنسبة لجريمة معينة ونسبتها إلي المتهم سواء كانت هذه الإجراءات في صالح المتهم أو ضده وسواء تم إجراء التحقيق بمعرفة النيابة العامة أو قاضي تحقيق أو مأموري الضبط القضائي بناء على ندب صحيح ، طالما كانت الجهة مجرية التحقيقات مختصة قانوناً بما لها من سلطة قانونية لإجراء هذه التحقيقات ويعد من قبيل إجراءات التحقيق الأمر بضبط وإحضار المتهم ، وطلب حضوره ، وسماع الشهود ، وإجراء المعاينات بمعرفة مأموري الضبط القضائي المنتدب لإجرائها ، أو تفتيش المتهم ومسكنه وكذلك استجواب المتهم وحبسه احتياطياً وندب الطب الشرعي أو مهندس

(٣٦) نقض جلسة ١٩٩٣/٤/١٥ الطعن رقم ١٤٣٤٩ لسنة ٦٠ ق .

(٣٧) نقض جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ س ٣١ ق ٦٨ ص ٣٦٨ .

(٣٨) نقض جلسة ١٩٧٨/٤/٦ س ٢٩ ق ١٠٤ ص ٥٥٢ .

ففي أو أي من خبراء وزارة العدل ، كما يعد من اجراءات التحقيق القرار الصادر من قاضي التحقيق أو النيابة العامة بالا وجه لإقامة الدعوي الجنائية أو بإحالة المتهم إلي محكمة الجنايات .

ونشير في هذا المقام إلي عدة ملاحظات:

أ) أن تأشيرة وكيل النيابة بتكليف مندوب الاستيفاء وهو ليس من مأموري الضبط القضائي لسرعة الانتقال إلي نيابة الأحداث لبيان ما تم في واقعة من الوقائع لا يقطع التقادم إذ أن هذا التكليف لا يجعل له سلطة التحقيق إذ لا تكون هذه السلطة إلا لمأموري الضبط القضائي الوارد ذكرهم حصرياً في المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وبناء على أمر صريح صادر بانتدابه للتحقيق^(٣٩) .

ب) أن إحالة الشكوى من النيابة العامة إلي الشرطة لفحصها لا يعد ندباً للتحقيق ، كما أن تأشيرة النيابة بطلب تحريات الشرطة لا يترتب عليه قطع مدة التقادم إذ لا يعد ذلك ندباً للتحقيق .

ت) اجراء التحقيقات في غيبة المتهم تقطع التقادم وعلى ذلك قضت محكمة النقض بأنه " ليس من الضروري أن يستجوب المتهم حتى تنقطع مدة التقادم في حقه"^(٤٠) .

ث) الإجراء القاطع للتقادم في اجراءات التحقيق هو الإجراء الصادر وفق صحيح القانون فإذا كان الإجراء باطلاً فلا يكون له ادبي اثر بالنسبة لقطع مدة التقادم وعلى ذلك إذا قام المحقق بفتح محضر تحقيق اثبت فيه انه بالنداء على الشخص المطلوب لسماع أقواله انه لم يحضر واقفل محضره على ذلك على أن يعاد طلب من لم يحضر لجلسة تالية ، ثم ثبت انه لم يتم توجيه طلب حضور لهذا الشخص ، وبالتالي لم يطلب للتحقيق ، فان المحضر لا يكون صحيحاً ولا يؤدي إلي قطع التقادم"^(٤١) .

٣- اجراءات المحاكمة : يقصد بإجراءات المحاكمة ما يصدر عن المحاكم - أي كانت درجتها - من أحكام وقرارات متعلقة بموضوع الدعوي الجنائية ، وعلى ذلك فان قرارات المحكمة بتأجيل الدعوي إلي جلسة تالية تقطع التقادم إذا تم التنبيه على المتهم بالحضور ، وكذلك إصدار المحكمة أحكاماً تحضيرية أو تمهيدية أو وقتية أو إصدارها أحكاماً غيابية سواء كان الحكم الصادر عن درجة ابتدائية أو استئنافية ، ويعد من اجراءات المحاكمة طعن المتهم في الحكم الصادر ضده إذ يترتب على هذا الطعن إعادة الجريمة والدعوي الجنائية إلي ذاكرة المجتمع فيحقق بذلك علة انقطاع التقادم كما يعد من اجراءات المحاكمة القاطعة للتقادم الإشكال في التنفيذ ، وعلى ذلك قضت محكمة النقض بأنه " ما قامت به المحكمة من تأجيل الدعوي إلي إحدى جلسات المحاكمة بعد أن نهبت المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة "^(٤٢) ، ونشير إلي انه يشترط في الحكم

(٣٩) انظر في هذا المعني حكم محكمة النقض المصرية نقض ١٧ ابريل ١٩٨٦ س ٣٧ ق ٩٩ ص ٤٩٤ .

(٤٠) نقض جلسة ١٩٥٥/٤/٥ س ٦ ق ٢٤٢ ص ٧٤٤

(٤١) اشرف شمس الدين ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٤٢) الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ القضائية جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ أحكام النقض - المكتب الفني - جنائي العدد الثاني - السنة ١١ - ص ٤٩٨ ، وانظر في ذلك الطعنين ١٥٢٨ لسنة ٢٩ ق ، ١٥٣٠ لسنة ٢٩ ق (جلسة ١٧/٥/١٩٦٠) .

الذي يترتب عليه الأثر القاطع للتقادم ألا يكون حكماً باتاً ، لان الحكم البات تنقضي به الدعوي الجنائية وتبدأ من تاريخ صدوره مدة سقوط العقوبة^(٤٣) وتجدر الإشارة إلي المشرع وضع للحكم الغيبي الصادر من محكمة الجنايات حكماً خاصاً ، إذ يقرر انه لا يسقط بمضي مدة سقوط الدعوي ، شأن باقي الأحكام غير الباتة ولكنه يسقط بمضي المدة المحددة لسقوط العقوبة ، والحكمة في ذلك إلا يستفيد المتهم في غيابه ولا يكون أحسن حالاً من حكم عليه حضورياً^(٤٤) ولعل السند في ذلك ما نصت عليه المادة ٣٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية والتي نصت على انه " لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جناية بمضي المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها " ومن ثم يكون مدة تقادم الحكم الغيبي الصادر في جناية هي عشرين سنة في حال صدور الحكم صحيحاً فإذا كان باطلاً فإنه يخضع في هذه الحالة للقواعد العامة في تقادم الدعوي والتي تجعل الجناية تقادم بفوات عشر سنوات .

ونشير في هذا المقام إلى عدة ملاحظات:

أن دفع المتهم بان الدعوي الجنائية قد سقطت بمضي المدة ورفضت المحكمة دفعه قائلة أن هناك تحقيقات قطعت المدة دون أن تبين ماهية هذه التحقيقات فان الحكم يكون باطلاً إذ لا يعلم من هذه العبارة من الذي اجري التحقيقات وهل هي من التحقيقات المعبرة لقطع المدة أم لا ^(٤٥) .

٤- إجراءات الاستدلال : يقصد بإجراءات الاستدلال الإجراءات التي يقوم بها مأموروا الضبطية القضائية للبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الأدلة تمهيداً لمباشرة الدعوي الجنائية ، وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تخرج عن نطاق الدعوي الجنائية فقد ارتأي المشرع أن لها من الأهمية بالنسبة لتحريك الدعوي الجنائية مما يجعلها جديرة بقطع التقادم ، لذا قرر المشرع لها هذا الأثر شريطة أن تكون هذه الإجراءات في مواجهة المتهم أو اخطر بها على وجه رسمي ، ونشير إلي أن تقديم المجني عليه بلاغاً ضد المتهم لا يعد اجراء قاطعاً للتقادم وعلى ذلك قضت محكمة النقض المصرية فقالت " مجرد توجه رجل الشرطة إلي منزل الطاعن لاستدعائه لسؤاله في محضر جمع الاستدلالات تاركاً له ما يفيد طلبه لعدم وجوده ، لا يقطع التقادم ، كما أن تقديم بلاغ أو شكوى في شأن الجريمة أو إحالة النيابة العامة الشكوى إلي الشرطة لفحصها بغير ندب صريح لا يقطع التقادم"^(٤٦) ، وعلى ذلك فإذا انقضت مدة التقادم بعد تقديم البلاغ فان الدعوي الجنائية تكون قد انقضت ، كما أن تحرير محضر ضبط المتهم لا يعد بذاته قاطعاً للتقادم إذ لم يكن في مواجهة المتهم أو اخطر به ، وتجدر بنا الإشارة إلي أن التحقيقات التي تجريها هيئة النيابة الإدارية والتي تدخل من اختصاصاتها من قبيل اجراءات الاستدلال فإذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اخطر بها على وجه رسمي كانت قاطعة للتقادم ، ويجوز للنيابة العامة الاكتفاء بما أجرياه من تحقيقات لإقامة الدعوي الجنائية^(٤٧) .

(٤٣) ايهاب عبدالمطلب ، شرح قانون الإجراءات ، مرجع سابق ص ١٨٧

(٤٤) ايهاب عبدالمطلب ، شرح قانون الإجراءات ، مرجع سابق ص ١٨٧

(٤٥) انظر في هذا المعني حكم محكمة النقض المصرية نقض جلسة ١٩٣١/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٣ ص ٢٤٨

(٤٦) نقض جلسة ١٩٩٣/٤/١٥ الطعن رقم ١٤٣٤٩ لسنة ٦٠ ق .

(٤٧) ايهاب عبدالمطلب ، شرح قانون الإجراءات ، مرجع سابق ص ١٨٧ ، اشرف شمس الدين توفيق ، مرجع سابق ، ص ١٠٨

٥- **الأمر الجنائي :** يعد الأمر الجنائي نوعاً خاصاً من الأحكام الجنائية يصدر في جرائم معينة وبشروط معينة من المحكمة الجزئية المختصة بناء على طلب النيابة العامة وبغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة فقد نصت المادة ٣٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية " وللنيابة العامة في مواد الجرح التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس ، إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة فضلاً عن العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ، أن تطلب من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى توقيع العقوبة على المتهم بأمر يصدره بناء على محضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة " ويقطع الأمر الجنائي تقادم الدعوى الجنائية سواء اتخذ في مواجهة المتهم أو في غيبته وسواء اخطر به على وجه رسمي أو لم يخطر به ، فهو لا يخضع للشروط المتعلقة بالأثر القاطع الذي أوردها المشرع بالنسبة لإجراءات الاستدلال.

الأثر المترتب على انقطاع مدة التقادم:

يترتب على اتخاذ أي إجراء من الإجراءات المشار إليها سابقاً والتي يترتب عليها قطع مدة التقادم سقوط المدة التي مضت قبل اتخاذ هذا الإجراء ، وعليه فإنه يجب أن تبتدي مدة جديدة كاملة من اليوم التالي لهذا الإجراء ، إذ يكون الإجراء القاطع للتقادم سبباً لبدء مدة جديدة للتقادم فيكون له حكم وقوع الجريمة والذي يبدأ التقادم عادة من تاريخه ، ونشير إلي أن المدة الجديدة الذي يبدأ التقادم بها هي ذات المدة المقررة أصلاً لتقادم الدعوى الجنائية بمختلف أنواعها .
وتجدر بنا الإشارة إلي أنه في حال تعدد الإجراءات القاطعة للتقادم فإن سريان مدة التقادم الجديدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء فيها.

الطابع العيني لانقطاع مدة التقادم:

نص المشرع المصري في المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليها انقطاعها بالنسبة للباقيين ما لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " ومؤدي هذا النص أنه في حال تعدد المساهمون في الجريمة ، وكان قد اتخذ الإجراء القاطع للتقادم في مواجهة أحدهم أو بعضهم فإنه يترتب عليه انقطاع مدة التقادم بالنسبة لهم جميعاً ومن ثم فإن الإجراء الخاص بانقطاع التقادم لا يقتصر على من اتخذ في مواجهته وذلك تطبيقاً لمبدأ " وحدة الجريمة " الذي يعمل على توحيد جميع المساهمين في الجريمة من حيث بداية التقادم وانقطاعها، وعلى ذلك قضت محكمة النقض " أن الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع التقادم من إجراءات" ^(٤٨) ، ونشير إلي أن الأصل أن يقتصر تأثير الإجراء القاطع لمدة التقادم على تقادم الدعوى التي اتخذ الإجراء في شأنها ، إلا أن القضاء قد استقر على امتداد أثره إلي تقادم كل دعوى ناشئة عن جريمة مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالجريمة التي نشأت عنها الدعوى الأولى ، وتطبيقاً لذلك فانقطاع تقادم الدعوى الناشئة عن جريمة استعمال محرر مزور يمتد إلي تقادم الدعوى الجنائية الناشئة عن جريمة تزوير هذا المحرر والانقطاع في شأن الدعوى الناشئة عن سرقة يمتد إلي الدعوى الناشئة عن أخفاء أشياء المتحصلة من هذه السرقة ^(٤٩) كما قضى بأنه " إجراءات التحقيق تقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة إلي جميع

(٤٨) نقض ١١ يناير سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٨٢ ص ٢٤٨

(٤٩) نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٥٩ ص ٨١١

الأشخاص ولو لم يدخلوا في هذه الإجراءات والعبرة في ذلك هي بكل ما يعيد ذكرى الجريمة ويردد صداها ، فيستوي فيه ما يتعلق بظروف وقوعها وما يتعلق بشخص كل من ساهم في ارتكابها^(٥٠) .

الجرائم المستبعدة من نطاق تقادم الدعوى الجنائية

نص المشرع المصري استثناء من الأصل العام على عدم تطبيق القواعد العامة والخاصة بتقادم الدعوى الجنائية على مجموعة معينة من الجرائم الجنائية وذلك لاعتبارات قدر رجحانها على العلة التي يستند إليها التقادم - فكرة تناسي الجريمة وآثارها - وترتيباً على ذلك فإن من الجرائم التي لا تخضع لقواعد تقادم الدعوى الجنائية ما يلي:

١- الجرائم المتعلقة بالحريات العامة للأفراد:

عن جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون ، مع كفالة الدولة التعويض العادل عنها لمن وقع عليه الاعتداء ، ونشير إلى أن النصوص لم تنطرق إلى التقادم المتعلق بالدعوى الجنائية فقط بل امتد الأثر ليشمل الدعوى المدنية فلا تسقط هي الأخرى بالتقادم ولقد نص المشرع المصري تأكيداً على النص الدستوري الوارد بنص المادة ٩٩ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والتي تنص على " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وللضرورة إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء، وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أي انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل في الدعوى المدنية منضماً إلى المضرورة بناء على طلبه، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون" إلى حظر تطبيق القواعد العامة للتقادم على الجرائم المنصوص عليها بقانون العقوبات والتي ورد ذكرها في نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية والتي اشتملت على جرائم :

(أ) جريمة استخدام العمال سخرة .

حيث نصت المادة ١١٧ من قانون العقوبات على معاقبة "كل موظف عام استخدم سخرة عمالاً في عمل لإحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها يعاقب بالسجن المشدد وتكون العقوبة الحبس إذا لم يكن الجاني موظفاً عاماً". ونشير إلى أن النص العقابي تناول تشغيل العمال بطريق السخرة وسواي بين استخدامهم من قبل الموظف العام أو أي شخص آخر ويشترط أن يكون الموظف مكلفاً باختيار عمال لحساب الدولة أو إحدى الجهات الإدارية العامة وان يكون هذا العمل من اختصاصه الوظيفي الأصلي أو العرضي فإذا انتفت الصفة الوظيفية كانت الجريمة متوفرة بصورتها المخففة للجريمة وهي الجريمة التي تقع من أحاد الناس ، ويقصد بالسخرة في هذه الجريمة هو الامتناع عن دفع المقابل النقدي للعامل المستحق عن عمله أو حجز مرتبه سواء بصورة كلية أو جزئية بدون مبرر.

(ب) جرائم الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس .

نص المشرع في المادتين رقمي ١٢٦ ، ١٢٧ على معاقبة الموظف العام إذا قام بنفسه أو أمر بتعذيب متهم لديه وذلك لحمله على الاعتراف بجريمة محل تحقيق بالسجن المشدد أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات ، فإذا ترتب على الفعل أو الأمر وفاة المجني عليه عوقب بمقتضى العقوبة المقررة للقتل العمد ، كما عاقب المشرع الموظف العمومي إذا كان مكلفاً بأداء خدمة عامة وأمر بمعاقبة المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بعقوبة أشد من العقوبة المحكوم عليه بها قانوناً أو بمعاقبته بعقوبة لم يحكم بها على المجني ، والبين من النصين أن المشرع جرم ممارسة التعذيب وإيقاعه على المتهمين أو المحكوم عليهم وذلك ضماناً منه للعدالة ولحقوق المتهمين إذ من الممكن أن يحمل التعذيب برئى على الاعتراف بجريمة لم

(٥٠) ١٩٣٨/١١/٧ مجموعة القواعد الجنائية ج ٤ ق ٢٦٨ ص ٣٢٤.

يرتكبها تخلصاً من العذاب الواقع عليه ، ونشير إلى أن المشرع ساوي بين التعذيب المادي الواقع بالضرب والسحل على جسد المتهم أو المحكوم عليه وبين التعذيب المعنوي الواقع بالتهديد أو الترهيب أو الترغيب ، ويدخل في إطار التعذيب الحرمان من الطعام والنوم وقضاء الحاجة والتقييد بالأغلال والتعرض للسباب وإذلال النفس وتدميرها كأن يقوم الجاني بالبأس الرجل ملابس نساء وأمره بالتسمي بأسماء النساء أو التعدي على نسائه أمامه ، ونشير إلى انه لا يشترط في واقعة التعذيب جسامة معينة للفعل إذ أن درجة الجسامة لا اثر لها في نفي الجريمة بل أن درجة الجسامة للفعل قد يكون له اثر في عقيدة المحكمة لتشديد العقوبة على الموظف العام المرتكب هذه الجريمة.

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالموظف العام المعني العام للكلمة فتشمل ضمن ما تشمله العمد والمشايخ والخفراء ومشايخهم كما تشمل رجال الشرطة ، إلا انه يشترط أن يقع التعذيب من الموظف العام بسبب أو بمناسبة عمله أي كانت طبيعة عمله.

(ت) جرائم القبض بدون وجه حق .

نص المشرع في المادة ٢٨٠، ٢٨٢ ، من قانون العقوبات على معاقبة " كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين ، فإذا حصل القبض في الحالة المبينة من شخص تزيا بدون وجه حق بزي مستخدمي الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو ابرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن، ويحكم في جميع الأحوال بالسجن المشدد على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية.

ونشير إلى أن هذه الجريمة تتكون من ركن مادي تتمثل صورته في قيام الجاني بالقبض أو الحبس أو الحجز أو حرمان المجني عليه من حريته ولو لفترة قصيرة من الزمن وذلك بدون وجه قانوني بعد أن اتجهت إرادة الجاني إلى حرمان المجني عليه من حريته في التجول دون وجه حق مع علمه بذلك

(ث) جرائم الاعتداء على الحياة الخاصة للمواطن .

حيث عاقب المشرع المصري في المادتين ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩ مكرر أ على معاقبة كل من (أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيًا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون (ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيًا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص وذلك دون رضا من المجني عليه بالحس مدة لا تزيد على سنة فإذا وقعت الجريمة من موظف عام اعتماداً على سلطته الوظيفية عوقب بالحس ، كما عاقب المشرع بالحس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان بغير رضا صاحب الشأن ، كما عاقب المشرع بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه " جريمة الابتزاز " ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها.

وتتحقق الجرائم المشار إليها من خلال توافر الركن المادي والمتمثل في استراق السمع للمحادثات التي يتفوه بها الأشخاص ، ونشير إلى أن الحديث يقصد به كل صوت ذات دلالة مفهومة سواء كان المفهوم من الممكن إدراكه لدى جمهور السامعين أو لدي فئة معينة منهم ولا عبارة في

الأحاديث باللغة التي تعبر عن المعاني والأفكار^(٥١) ، ونشير إلى أن الحماية القانونية تمتد إلى الأحاديث الفردية التي تصدر عن الأفراد في حديثهم مع أنفسهم ، وعلى ذلك فإن الجريمة تقوم بمجرد استراق السمع أو تسجيل كلام يتلفظ به أي شخص مع نفسه ، كما لو قام الإنسان بتسجيل ذكرياته أو اعترافاته ، فالقيام بأخذ هذه الاعترافات أو التسجيلات ونشرها بصورة علنية دون رضا من المجني عليه تقوم به جريمة استراق السمع المنصوص عليها في المواد المشار إليها ، ونشير إلى أن المشرع في هذه الجرائم قد اشترط استراق السمع من مكان خاص بالمجني عليه وذلك لإضفاء صفة الخصوصية على الحديث بين شخصين أو أكثر إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فقد أضفى المشرع على الحماية على المكالمات الهاتفية التي تتم عبر الهاتف المحمول ولو كان في مكان عام ، وعليه فإن المحادثة التليفونية تتمتع بخصوصيتها وهمايتها الجنائية .

وتجدر الإشارة أن الفقه يعرف جريمة استراق السمع بأنها اختلاس السمع خفيه ويتحقق هذا الفعل بمجرد التنصت على أحاديث الغير خلسة ودون علم منهم ، ونشير إلى أن الجريمة تقوم بإتيان الجاني هذا السلوك ، فإذا ما تجاوز الأمر إلى حد تسجيل المحادثات عد ذلك صورة من السلوك الإجرامي المنصوص عليه بالمواد المشار إليها ويراد بتسجيل المحادثات الاحتفاظ بالمحادثات سواء تم تدوين محتواها أو مضمونها على الوسائط الالية المختلفة كالأسطوانات المدججة ، فإذا ما تم نقل المحادثة من مكان الذي أجريت فيه إلى أي مكان آخر بأي طريق من الطرق كانت هذه الصورة داخلة ضمن التجريم القانوني الوارد بالنصوص المشار إليها ، ويتحقق الركن المادي للجريمة بتحقيق النتيجة المتحققة في استراق السمع أو تسجيل المحادثات أو نقل هذه المحادثات ، ونشير إلى أن القصد الجنائي المتحقق في هذه الجرائم هو القصد الجنائي العام الذي يكفي فيه توافر العلم والإرادة لقيامه إذ لا يحتاج القصد الجنائي إلى نية خاصة .

٢- الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

لقد نص المشرع على استثناء الجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل من القواعد العامة للتقادم الجنائي للدعوى الجنائية فنص على استثناء جرائم الإرهاب التي يتم فيها استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، وذلك تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي كان أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وتحقق نتيجة ذلك في إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأموال العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح.

كما استثني المشرع الجرائم التي يتم فيها إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة بالمخالفة للقانون بغية الدعوى إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي. ويعاقب بالسجن المشدد كل من تولى زعامة، أو قيادة ما فيها، أو أمددها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالغرض الذي تدعو إليه.

(٥١) محمود نجيب حسين ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٦٣٥ .

كما استني المشرع الجرائم الواقعة بقصد قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة بالقوة المسلحة ، كما استني الجرائم التي اختطف فيها وسيلة من وسائل النقل الجوي، أو البري، أو المائي، وكان من شأنه تعريض سلامة من بها للخطر

٣- جرائم المخدرات

نص المشرع في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمقتضى المادة ٤٦ مكرر في الفقرة الأولى منها على انه " لا تنقضي بمضي المدة الدعوى الجنائية في الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بعد العمل به عدا الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون " ، كما نص المشرع في المفقرة الثالثة من هذه المادة على انه " ولا تسقط بمضي المدة العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة " ونشير إلي أن المادة ٣٧ المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٦ مكرر تتعلق بزراعة نبات مخدر أو إحراز وحياسة المخدر أو التعامل فيه إنتاجاً واستخراجاً أو فصلاً أو صنعاً لجوهر أو نبات مخدر متى كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، ونشير إلي أن العلة من استثناء جرائم المخدرات من الخضوع لقواعد التقادم الجنائي هي رغبة المشرع في ردع مرتكبي جرائم المخدرات والحيلولة دون إفلاتهم من تطبيق القانون ، كما أن العلة في استثناء التعاطي أو الاستعمال الشخصي من هذا الحظر - حظر تقادم الجريمة - هي رغبة المشرع في إفساح المجال للتوبة.

٤- **جرائم الهروب والفتنة** نص المشرع المصري في المادة ٦٥ من القضاء العسكري على انه لا تنقضي الدعوى العسكرية في جرائم الهروب والفتنة بالتقادم .

عبء إثبات تقادم الدعوى الجنائية

بداية تجدر بنا الإشارة إلي أن الأحكام تنظم تقادم الدعوى الجنائية تتصل وتعلق بالنظام العام وذلك في بدايتها وانقطاعها أو امتناع إيقافها ، والعلة من ذلك هي أن الدعوى الجنائية ذاتها متعلقة بالنظام العام ومن ثم فإن أسباب انقضائها تتصل بالنظام العام هي الأخرى ، هذا من جانب ومن جانب فان مصلحة المجتمع العامة تقتضى اتصال التقادم بالنظام العام ، ويترتب على اتصال تقادم الدعوى الجنائية بالنظام أنها لا تقبل التنازل فلا يجوز التنازل عن الدفع بالتقادم كما انه يجوز إثارة الدفع بانقضاء الدعوى في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى ولو حصل هذا الدفع أمام محكمة النقص ، كما أن للقاضي أن يحكم من تلقاء نفسه دون إبداء من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية.

وعلى ذلك قضت محكمة النقص في حكم لها بأنه " أن سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم - ولو من تلقاء نفسها و من غير أن يدفع المتهم بالسقوط ببراءة كل متهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، و لو لأول مرة أمام محكمة النقص " (٥٢)

وقضى بأنه " من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى و لو لأول مرة أمام محكمة النقص لتعلقه بالنظام العام " (٥٣).

وعلى ذلك إذا دفع المتهم فرعياً بسقوط الحق في مقاضاته جنائياً لمضى المدة القانونية و قضت المحكمة بإدائته بدون أن تتعرض لهذا الدفع أو تفصل فيه فإن الحكم يكون باطلاً واجباً نقضه (٥٤)

(٥٢) الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ جلسة ٦/٥/١٩٥٨ .

(٥٣) الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٥

(٥٤) الطعن رقم ٣٥٧٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٥/١١/١٩٨٤

و فيما يتعلق بعبء إثبات تقادم الدعوى الجنائية فإن الذي يتبادر إلى الذهن هو أن انقضاء بالدعوى الجنائية بمضي المدة يعد دفع من الدفع التي يتخذها المتهم ضمن وسائل دفاعه المختلفة ومن ثم فهو المتحمل لعبء إثبات دفعه ، إلا أن هذا التصور غير صحيح لكون التقادم في الدعوى الجنائية جاء مقرراً لمصلحة عامة ومن ثم فإن النيابة العامة هي المتزمنة بمقتضى القانون بالا تباشر الدعوى الجنائية إذا ما تبين لها انقضائها بالتقادم كما أن القاضي الجنائي ملتزماً بمقتضى القانون بعدم نظر الدعوى التي انقضت بالتقادم ، والأصل أن الدعوى الجنائية تنقضي بانقضاء المدة المنصوص عليها في القانون فإذا احتجت النيابة العامة بوجود اجراءات قاطعة لهذه المدد كانت وحدها المسئولة عن عبء إثبات ذلك وتاريخ حصوله ، ونشير إلى أن المحكمة ملزمة وهي بصدور الأحكام الجنائية أن يتضمن حكمها بالإدانة بياناً لتاريخ الجريمة حتى تقف محكمة النقض على مدي صحة الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من عدمه فإذا أغفلت المحكمة الجنائية هذا البيان كان حكمها مشوباً بالقصور ، وعلى ذلك قضت محكمة النقض بأنه " إذا أثبت الحكم أن جرمي التزوير والاستعمال وقعتا في سنة ١٩٢٧ ، وأن الدعوى العمومية رفعت بشأنهما في سنة ١٩٣٢ ، ولم يبين تاريخ البدء في التحقيق الجنائي لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقطه لرفع الدعوى قد مضت أم لا ، فهذا نقص في البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه^(٥٥) .

المبحث الثاني

تقادم العقوبات الجنائية وآثارها

تمهيد وتقسيم:

يتحدد نطاق التقادم بالنسبة للعقوبة في الأحكام الباتة الصادرة في موضوع الدعوي الجنائية والتي حازت حجية الأمر المقضي به سواء استنفذت طرق الطعن فيها أو بتفويت مواعيد الطعن ، إذ أن الحكم البات هو ما يترتب عليه نشوء التزام بتنفيذ العقوبة التي صدر بها الحكم .

وتجدر بنا الإشارة إلى عدة فوارق بين تقادم الدعوي الجنائية وتقادم العقوبة فمن حيث المدة وبدء سريانها تقادم الدعوي الجنائية في الجنايات بمرور عشر سنوات من تاريخ وقوع الفعل الإجرامي ، وتقادم في الجناح بمرور ثلاث سنوات ، وفي المخالفات بمرور عام واحد ما لم ينص القانون على مدد أخرى ، أما تقادم العقوبة فتتقادم في الجنايات بمرور عشرين سنة ، وإذا كانت العقوبة هي الإعدام فان العقوبة تقادم بمرور ثلاثون سنة ، وفي الجناح تقادم العقوبة بمرور خمس سنوات وفي المخالفات بمرور سنتين ، ولعل ما يبرر طول مدة التقادم بالنسبة للعقوبة - وفقاً لآراء الفقهاء - أن الحكم البات أصبح عنواناً للحقيقة وقد تأكدت به نسبة الجريمة إلى المجرم وتقرر بمقتضاه مسؤوليته عنها^(٥٦) ، ويبرر جانب من الفقه طول مدة تقادم العقوبة بان الحكم الصادر بالإدانة يترك لدى الجمهور أثراً يطول أمده أما الجريمة فأسرع إلى النسيان^(٥٧) ، ومن حيث بدء سريان التقادم بالنسبة للدعوي الجنائية والعقوبة فان الدعوي الجنائية يبدأ سريانها من وقت الفعل الإجرامي ، أما العقوبة فتتقادم بدء من صيرورة الحكم نهائي وتحسب هذه المدة من اليوم التالي لصدور الحكم البات ، ومن حيث الانقطاع والإيقاف فان تقادم العقوبة يختلف من حيث الأسباب بالنسبة للانقطاع عن تقادم الدعوي الجنائية ، إذ يقطع تقادم العقوبة القبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل اجراء من اجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل إلى علمه ، كما تنقطع في المخالفات بارتكاب الجاني خلال مدة التقادم جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليها من اجلها أو مماثلة لها ، أما تقادم الدعوي الجنائية فتتقطع مدته بإجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة والأوامر الجنائية أو اجراءات الاستدلال المتخذة في مواجهة المتهم أو إذا تم إخطاره بما على وجه رسمي ، ونشير إلى أن تقادم العقوبة من حيث الإيقاف بالنسبة لسريان المدة يسري عليها نظام الإيقاف فكلما وجد مانع قانوني أو مادي يحول دون مباشرة التنفيذ كان سبباً لإيقاف مدة تقادم العقوبة ، وهي بذلك عكس تقادم الدعوي الجنائية التي لا يرد عليها الإيقاف لأي سبب كان ، ومن حيث الأثر القانوني فان تقادم الدعوي الجنائية يترتب عليها عدم قبول الدعوي الجنائية وإجرائها إذا انقضت مدة التقادم ، أما تقادم العقوبة كسبب لسقوطها فان أثرها ينصرف إلى تنفيذ العقوبة ومن ثم فهي ذات طبيعة موضوعية .

وترتيباً على ذلك فتتناول تقادم العقوبة من حيث نطاقها (كمطلب أول) وبدء سريان تقادم العقوبة الجنائية وعوارضها (كمطلب ثان) .

(٥٦) محمود نجيب حسني ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ ، وانظر سامح جاد ، تقادم الدعوي الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، دار الهدى للطباعة ، طبعة ١٩٨٤م ، ص ٤٧ .
(٥٧) مجادل ساير الظفيري ، التقادم كسبب لانقضاء الدعوي ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص ٨٣ .

المطلب الأول

نطاق تقادم العقوبات الجنائية

بداية تجدر بنا الإشارة إلى أن تقادم العقوبة يقصد به مرور مدة زمنية معينة يحدد القانون بدء هذه المدة من التاريخ الذي أصبح الحكم الصادر في الدعوي الجنائية والذي أصبح واجب التنفيذ إلا أن السلطات المختصة لم تقم بتنفيذه لأي سبب كان مما يؤدي إلى سقوط العقوبة المقضي بها وعدم إمكانية تنفيذها على المحكوم عليه بعد فوات هذه المدة.

يتحدد نطاق تقادم العقوبات الجنائية في النصوص القانونية التي نص عليها المشرع في المواد من المادة ٥٢٨ حتى ٥٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية حيث تناولت هذه المواد الأحكام الموضوعية لسقوط العقوبة.

حيث اخذ المشرع المصري بمبدأ سقوط العقوبة بمضي المدة متبعاً في ذلك ما جرت عليه التشريعات الجنائية المختلفة وأساس المبدأ أن مضي مدة معينة على صدور الحكم بالعقوبة دون تنفيذها بعد ذلك عديم الجدوى طالما أن العقوبة - وفقاً للفكر الجنائي الحديث - تهدف إلى التأهيل الاجتماعي وتهذيب المحكوم عليه ، لذلك جعل المشرع من ارتكاب جريمة مماثلة خلال فترة التقادم من الإجراءات القاطعة له ، كما أن مرور المدة التي ينص عليها المشرع يفترض أن الحكم قد طواه النسيان وقد لا يكون إثارته من جديد أية مصلحة تعود على المجتمع^(٥٨).

ونشير إلى أن الأصل في جميع العقوبات هو انقضائها بالتقادم ، ويستوي في ذلك العقوبات الأصلية والتكميلية والتبعية ، إلا أن هناك استثناء مستفاداً من جملة نصوص التقادم فيما يتعلق بالعقوبات التي تنفذ بقوة القانون بمجرد النطق بالحكم دون حاجة إلى أية إجراءات تنفيذية ، وهذه هي العقوبات التبعية التي من شأنها حرمان المحكوم عليه من بعض الحقوق ، وكذلك عقوبة المصادرة والتي تعتبر منفذة بمجرد الحكم بها ، كما لا تخضع عقوبة مراقبة الشرطة للتقادم إذ أنها تبدأ منذ صدور الحكم وتنتهي بالتاريخ المحدد لها ولو هرب المحكوم عليه من تنفيذها.

وعلى ذلك فإن العقوبات التي تسقط بالتقادم هي العقوبات ذات الحاجة إلى جهات التنفيذ ، والتي يلزم لتنفيذها أعمالاً إيجابية ومادية كالعقوبات السالبة للحرية التي يلزم لتنفيذها القبض على المحكوم عليه وإخضاعه قسراً وقهراً للتنفيذ ، والعقوبات المالية كالغرامات التي يقتضى تنفيذها بالحجز على أموال المحكوم عليه^(٥٩).

ونشير إلى أن المشرع المصري لم يتعامل مع مدة التقادم على قدم واحد من المساواة من حيث العقوبة المقضي بها إذ تختلف مدد تقادم العقوبات باختلاف الوصف القانوني للفعل المرتكب بوصفه جنائية أو جنحة أو مخالفة ، وعلى ذلك فإن تقادم العقوبات الجنائية يتم تبعاً لوصف القانون للفعل المرتكب ولقد تناول المشرع في المادة ٥٢٨ بيان المدد المقررة لسقوط العقوبة وذلك على التفصيل التالي:

(٥٨) إيهاب عبد المطلب - شرح قانون الإجراءات الجنائية - الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧-٤٤٨
(٥٩) احمد فتحي سرور ، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية - القسم العام - طبعة عام ١٩٨١ بند رقم ٥٣٧ ص ٨٠٧.

١ - سقوط العقوبة في الجنايات

لقد نص المشرع في المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضي عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضي ثلاثين سنة "

وعلى ذلك فان العقوبة المقضي بها في جناية تسقط بمضي عشرين سنة ميلادية تبدأ من تاريخ اليوم التالي لصدور الحكم ، ولقد جعل المشرع معيار تحديد المدة التي تسقط بها العقوبة هو نوع الجريمة ذاته الصادر فيها الحكم بالعقوبة وليس درجة جسامة العقوبة باعتبار أن جسامة الجريمة هي ما تبقى ذكراها في الأذهان مدة طويلة ، فالجريمة تبقى كما هي جناية حتى وان كانت العقوبة المقضي بها هي الحبس استعمالاً لسلطة القاضي الجنائي في تخفيف العقاب بمقتضى نص المادة ١٧ من قانون العقوبات رأفة بالمتهم.

إذ أن ما يفهم من نص المادة ٥٢٨ اجراءات جناية انه ما دامت الدعوي الجنائية قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة جناية وفقاً للوصف والتكييف القانوني الصحيح فان الحكم الصادر فيها حتى وان كان حسباً يظل حكماً صادراً عن جناية ، مما يخضع العقوبة لمدة التقادم المسقطه المقررة لمواد الجنايات وهي عشرون عاماً بغض النظر عن جسامة العقوبة المقضي بها إذ أن الاعتبار هو بنوع الجريمة لا بنوع العقوبة ومقدارها وعلى ذلك قضت محكمة النقض بان " العبرة في تحديد مدة سقوط العقوبة بالتقادم هو نوع الجريمة كما رفعت أمام محكمة الجنايات لذا فان احتساب مدة التقادم بالنسبة للسقوط على أساس نوع العقوبة خطأ^(١٠).

كما قضى بأنه " ما دامت الدعوي قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، فان الحكم الذي يصدر فيها غيائياً ، يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرون سنة ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقضي بها هي عقوبة جناية أو عقوبة جنحة"^(١١)

وعلى ذلك فان الذي يتحكم في مدة التقادم هو الوصف القانوني للجريمة الذي لا يتأثر بتخفيف العقوبات على الرغم أن تشديدها قد يغير من وصف الجريمة فيحولها من جنحة معاقب عليها بالحبس إلي جناية ومن ثم تسري عليها قواعد التقادم الخاصة بالجنايات.

وتجدر بنا الإشارة إلي أن المشرع المصري وضع مدة خاصة بسقوط عقوبة الإعدام حيث نص المشرع في المادة ٥٢٨ على "تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضي عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضي ثلاثين سنة " ولعل الحكمة من إطالة الأمد بالنسبة لهذه العقوبة هي أنها من العقوبات شديدة الجسامه التي قد تقع على الجاني الذي أتي فعلاً اشد جسامة من العقوبة المقررة ، لذا حرص المشرع على عدم انقضاء العقوبة بالتقادم بمدة زمنية تتساوي فيها مع المدة المقررة للجرائم المعاقب عليها بالسجن أو الحبس لما لها من ظروف وطبيعة خاصة.

٢ - سقوط العقوبة في الجنح

(١٠) انظر في هذا المعنى الطعن رقم ١٩٧٣/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية س ٢٤ ص ٥٣٨.

(١١) نقض ١٩٥٢/٧/٩ مجموعة احكام النقض س ٤ ص ١١٦٠

لقد نص المشرع في المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضي خمس سنين "

وعلى ذلك فان العقوبة المقضي بها في جنحة تسقط بمضي عشرين سنة ميلادية تبدأ من تاريخ اليوم التالي لصدور الحكم ، ولقد جعل المشرع معيار تحديد المدة التي تسقط بها العقوبة هو نوع الجريمة ذاته الصادر فيها الحكم بالعقوبة وليس درجة جسامة العقوبة باعتبار أن جسامة الجريمة هي ما تبقى ذكراها في الأذهان مدة طويلة ، فالجريمة تبقى كما هي جنحة حتى وان كانت العقوبة المقضي بها هي الحبس استعمالاً لسلطة القاضي الجنائي في تخفيف العقاب بمقتضى نص المادة ١٧ من قانون العقوبات رأفة بالمتهم .

ولقد عرف المشرع المصري الجنحة بأنها " الجرائم المعاقب عليها بعقوبة الحبس أو الغرامة التي يزيد مقدارها على مائة جنية " (٦٢) .

وعقوبة الحبس تعنى وضع المحكوم عليه في احد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ، ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنوات إلا في الأحوال الخاصة والمنصوص عليها في القانون (٦٣) .

وتنقسم عقوبة الحبس إلى عقوبة الحبس البسيط والحبس مع الشغل ويكون الأخير كلما كانت المدة المحكوم بها تزيد عن سنة فأكثر ، وتجدر بنا الإشارة إلى أن السلطة التقديرية للقاضي في توقيع العقوبة بين حديها الأقصى والأدنى لا يؤثر على العقوبة المنصوص عليها وعمّا إذا كانت داخلة في فئة جرائم الجنائيات أو الجنح إذ أن العبرة في الوصف القانوني للجريمة المرتكبة ومقدار العقوبة في حدها الأقصى المقرر لها (٦٤) . وعلى ذلك قضى بان " العبرة في تحديد نوع الجريمة هي نوع العقوبة التي رصدها الشارع لها " (٦٥) .

وتجدر بنا الإشارة إلى أن في أحوال معينة يقرر المشرع لبعض الجرائم الجنائية عقوبة الجنحة في غير الأحوال المعاقب عليها بعقوبة الجنحة لوجود حالة تستدعي التشديد كتقرير عقوبة الجنحة للسرقه إذا اقترن بها استعمال الإكراه في حين أن العقوبة الأصلية للسرقه هي الحبس المنصوص عليها بنص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، وكذلك الأمر بتشديد العقاب في جريمة هتك العرض يجعلها عقوبة الجنحة إذا كان الجاني عليه صيباً أو صبياً لم يبلغ سن كل منهما ثمانية عشر عاماً كاملة ، أو كان الجاني من أصول أو فروع الجاني عليه ، وكذلك تشديد العقاب على جريمة إجهاض حامل إذا وقعت من جراح أو طبيب أو صيدلي أو قابلة ، ونشير إلى أن أحوال التشديد لبعض الجرائم أثارت العديد من الخلافات الفقهية بين الفقهاء فذهب رأي إلى أن تحديد نوع الجريمة - إن كانت جنحة أو جنحة أو مخالفة - هي بما اصبح عليه من وصف قانوني قبل صدور القاضي حكمه لما يترتب عليه من آثار هامة تتعلق بالحكمة المختصة وتحريك الدعوي الجنائية ووجوب حضور محام ومدافع عن المتهم والاهم ما يترتب عليها من تقادم الدعوي الجنائية وتقادم عقوبتها ، وذهب اتجاه آخر إلى أن الظروف المشددة لا تغير من نوع الجريمة إذ تظل الجنحة جنحة حتى وان عوقب الجاني بعقوبة الجنحة لان التشديد مرجعه ومردّه إلى صفة الجاني الشخصية ومن ثم لا اثر لها على ماديات الجريمة

(٦٢) نصت المادة ١١ من قانون العقوبات المصري ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته على انه "الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية: - الحبس- الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنية"

(٦٣) نصت المادة ١/١٨ من قانون العقوبات المصري ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته على انه "عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً"

(٦٤) رميسي بهنام ، الجريمة والمجرم والجزاء ، ص ٤٠٧

(٦٥) نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٩٦ مجموعة أحكام النقض س ٤٧ ص ٩٨٧ رقم ١٤٠ طعن رقم ٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ ق

المسندة إليه^(٦٦) ، وذهب اتجاه آخر ثالث - ونحن نؤيده - بالالتزام بالمعيار الأساسي في التمييز بين الأنواع المختلفة للجرائم وهو نوع العقوبة المقررة بالقانون في حدها الأقصى فطالما انه من الجائز الحكم بعقوبة جنائية فالتكييف الصحيح للواقعة أنها جنائية لصريح نص المادة العاشرة من قانون العقوبات^(٦٧) .

٣- سقوط العقوبة في المخالفات

لقد نص المشرع في المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضي سنتين " ، و تعرف المخالفات بأنها الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه.

(٦٦) يراجع في هذه الآراء والاختلافات مؤلف الدكتور : رءوف عبيد - شرح قانون العقوبات - القسم العام ، طبعة ١٩٧٩م ، ص ١٨٨ وما بعدها.
(٦٧) عبدالرءوف مهدي ، شرح القواعد العامة لقانون العقوبات ، الجزء الأول ، طبعة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، ص ٣٣٣ .

المطلب الثاني

بدء سريان تقادم العقوبة الجنائية وعوارضها

بدء سريان تقادم العقوبة

أن القاعدة العامة في تقادم العقوبة الجنائية بالنسبة لبدء سريان التقادم هو بصدور حكم وصدورته نهائياً، باعتبار أن هذا الحكم النهائي هو السند لإجراءات تنفيذ العقوبة ، وعلى ذلك نصت المادة ٥٢٩ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " تبدأ المدة من وقت صدور الحكم نهائياً" ويقصد بالحكم النهائي هو الحكم البات والذي يتم به إنهاء الدعوي الجنائية بصدوره باعتبار أن الحكم الصادر أصبح عنواناً للحقيقة ، ويكون للحكم الصادر في الدعوي الجنائية هذه الصفة - الباتة - حتى وان كان به عيباً من العيوب التي لا تصل به إلى درجة الانعدام ، فإذا انتهى الحكم البات إلى الإدانة أو البراءة فإنه يقتضى إعماله إذ أن الاعتبارات الخاصة بالاستقرار القانوني ترجح القوة القانونية للحكم البات ، وذلك أن المراكز القانونية قد تحددت بمقتضى هذا الحكم ومن ثم لا يجوز أن تتهدد هذه المراكز باحتمالية الطعن فيه أو معاودة رفع الدعوي الجنائية على المتهم مجدداً.

وعلى ذلك فإن الحكم البات هو الحكم الذي استنفذ كل طرق الطعن عليه سواء بالطرق العادية أو الاستثنائية ، ويلزم للقول بصيرورة الحكم نهائياً وباتاً أن يكون صادراً من القضاء الجنائي ، وان يكون الحكم الصادر قد فصل في موضوع الدعوي الجنائية فإذا لم تعرض المحكمة لموضوع الدعوي أو كان حكمها قبل الفصل في موضوع الدعوي الجنائية كالأحكام التمهيدية كانت هذه الأحكام غير فاصلة في الموضوع ومن ثم لا تحوز قوة إنهاء الدعوي الجنائية ، ونشير إلى انه إذا كان هناك حكماً فاصلاً في موضوع الدعوي الجنائية وكان قد صدر من محكمة جنائية بالمخالفة لقواعد الاختصاص وصار هذا الحكم باتاً لفوات أو استنفاد طرق الطعن عليه فإنه يكون قد حاز قوة الأمر المقضي به الذي يمنع من إعادة نظر الموضوع ، وعلى ذلك إذا صدر حكم من محكمة الجناح في جنابة وحاز قوة الأمر المقضي به فإنه لم يعد جائزاً رفع الدعوي الجنائية ثانية عن الواقعة التي فصل فيها الحكم الأول ، كما يشترط لنهائية الحكم وبيوتته أن يكون مستنفذاً لطرق الطعن العادية والاستثنائية ، كما يشترط أن يكون الحكم قد فصل في الواقعة في منطوقه باعتبار أن قوة الأمر المقضي به لا تترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً لا يقبل التجزئة.

ونشير إلى أن الحكم البات قد يكون باتاً بعدم قبول الطعن فيه بحسب طبيعته إذ لا يجوز الطعن في بعض الأحكام ومن ثم فإن هذه الأحكام بمجرد صدورها أصبحت باتة كما هو الحال في الأحكام الصادرة عن محاكم امن الدولة طوارئ .

وترتيباً على ما سبق فإن تقادم العقوبة على نحو ما هو مستقر عليه في الفقه والقضاء يبدأ سريان مدته من اليوم التالي لتاريخ صيرورة الحكم باتاً.

ونشير إلى أن سريان التقادم بالنسبة للعقوبة يختلف تبعاً للتقسيم الجنائي للجرائم وعقوباتها وذلك على التفصيل التالي:

١) سريان تقادم العقوبة بالنسبة للأحكام الصادرة عن محكمة الجنايات

الأحكام الصادرة عن محكمة الجنايات إما أن تصدر غيابية أو حضورية ، وعلى ذلك فإن الحكم الحضورى الصادر عن محكمة الجنايات يصبح باتاً بفوات مواعيد النقض أو بعد صدور الحكم من محكمة النقض ، والأمر على هذا النحو لا يثير أي إشكالية بالنسبة لبدء موعد تقادم العقوبة ، إلا أن الأحكام الغيابية الصادرة عن محكمة الجنايات فإنها تثير العديد من الإشكاليات القانونية.

وعلى ذلك فإن الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات في جنائية قضى فيها بالبراءة فإن الحكم يصير باتاً ما لم تطعن النيابة العامة فيه بالنقض في المواعيد المقررة ، أو كانت قد طعنت فيه وفصل في الطعن من محكمة النقض وفقاً للقواعد العامة^(٦٨) ، أما بالنسبة للأحكام الصادرة عن محكمة الجنايات في جنائية بالإدانة فإنها تبطل بمجرد القبض على المتهم أو حضوره إذ لا يملك المتهم الطعن فيها بأي طريق من الطرق الطعن القانونية ، وبالتالي فإن الحكم الصادر غيابياً في جنائية لا يكون نهائياً أو باتاً لأن الدعوي الجنائية لم تنقض بعد ، ومن ثم فإن أعمال القواعد العامة للتقادم يقتضى استثناء تقادم الحكم الغيابي الصادر في جنائية من محكمة الجنايات من مدد تقادم العقوبة إذ نص المشرع في المادة ٢/٥٢٩ اجراءات جنائية على أن تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائياً إلا إذا كانت العقوبة محكمة بما غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أعمال نص المادة ٢/٥٢٩ يقتضى أن يكون هناك محاكمة فعلية للمحكوم عليه ، وقد سبق تلك المحاكمة إعلان المتهم إعلاناً قانونياً ومن ثم فإنه في حال ارتكاب المتهم للجريمة ولم تتحرك عنها الدعوي الجنائية فإننا نكون بصدد تقادم دعوى لا عقوبة ، كذلك الأمر إذا كان هناك محاكمة ولم يسبقها إعلان المتهم بأمر إحالته إلى محكمة الجنايات إعلاناً صحيحاً فإن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في هذه الحالة يكون حكماً منعماً من الناحية القانونية وذلك لعدم اتصال المحكوم عليه به ، وعلى ذلك يقبل من المتهم الدفع بتقادم الدعوي الجنائية والتي تبدأ مدتها من آخر اجراء صحيح في الدعوي الجنائية^(٦٩)

أما الأحكام الجنائية الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالإدانة في جنحة فإن بدء سريان مدة تقادم العقوبة

وسقوطها يفترض فرضين^(٧٠) :

(٦٨) عبدالرؤف مهدي ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ص ٨٤٤ .

(٦٩) رباب عنتر السيد ، سقوط العقوبة بالتقادم بين الشريعة والقانون الوضعي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، العدد ٤٣ ، ابريل ٢٠٠٨ ص ١٠٨-١٠٩ .

(٧٠) محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، مرجع سابق ص ٨٨٢ ، هشام زوين - د فروع التقادم الجنائي والمدني والإداري ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٦ م ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ص ٣٤ .

الفرض الأول : إذا أحالت النيابة العامة الدعوى بوصفها جنائية ثم تبينت محكمة الجنايات أنها جنحة فلا يصير الحكم باتاً إلا إذا مضت من تاريخ الحكم فيها المدة المقررة لسقوط العقوبة في جنائية بالتقادم وذلك تأسيساً على أن العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لإجراءات المحاكمة وطرق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة في موضوعها.

الفرض الثاني : إذا حالت النيابة العامة الدعوى بوصفها جنحة إلى محكمة الجنايات في الأحوال التي يجوز فيها ذلك فإن الحكم الصادر يصير باتاً طبقاً للقواعد العامة المقررة للأحكام الصادرة من محكمة الجرح وذلك إذا استنفذ طرق الطعن فيها أو إذا مضت مواعيد الطعن دون اتخاذ اجراءات الطعن في الأحكام الصادرة.

٢) سريان تقادم العقوبة بالنسبة للأحكام الصادرة عن محكمة الجرح والمخالفات

يختلف سريان مدة تقادم العقوبة وسقوطها حسب الأحكام الصادرة باعتبارها أحكاماً حضورية أو غيابية وعلى ذلك فإن الأحكام الحضورية الصادرة من محكمة الجرح في مواد الجرح والمخالفات تسري مدة تقادم العقوبة فيها من تاريخ صدور ذلك الحكم نهائي ، فإذا كان الحكم حضورياً وابتدائياً - أي قابلاً للاستئناف - فإن مدة تقادم العقوبة تسري من تاريخ انقضاء مواعيد الاستئناف دون رفعه.

وعلى هذا قضت محكمة النقض بأنه " لما كانت المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثانية على أنه "وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضي خمس سنين" كنا نصت المادة ٥٢٩ من ذات القانون في فقرتها الأولى على أنه "تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائياً" وكان من المقرر أن الحكم الصادر في جنحة يعتبر نهائياً بفوات ميعاد الاستئناف، لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد صدر في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ ولم يستأنف في ميعاد العشرة أيام التالية لصدوره فإنه يجب في القانون اعتباره حكماً نهائياً قابلاً للتنفيذ كما هو الشأن في سائر الأحكام الصادرة علي شاكلته، ومدة السقوط التي تسري في خصوصه تكون مدة سقوط العقوبة، ولا يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد أستأنفه بتاريخ..... — بعد مضي ميعاد الاستئناف المقرر — ثم قبل استئنافه للأعذار القهرية التي تقدم بها وأقام الدليل على ثبوتها، ومدة السقوط هذه تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف، ومن تاريخ هذا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية." (٧١)

وترتيباً على ذلك فإن الحكم الحضورى الصادر يعد نهائياً بفوات مواعيد الطعن عليه ومن ثم فإن ما يسرى عليه هو تقادم العقوبة وليس انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، لذا فقد درجت كثير من المحاكم الاستئنافية على رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيساً على نهائية الحكم الصادر أمام محكمة أول درجة وذلك فوات مواعيد الطعن عليه بالاستئناف ، ولا يغير من هذا قبول الاستئناف شكلاً بناء على الأعذار القهرية التي قدمها المتهم.

(٧١) الطعن رقم ١٤٢٢٠ لسنة ٦٤ ق تاريخ الجلسة ٢٤ / ٠٧ / ٢٠٠٠ - مكتب فني ٥١ ص ٥٣٣.

ومفاد ذلك أن قبول المحكمة للطعن للمقام من المحكوم ضده - بعد فوات مواعيد الطعن المقررة - لا يمكن أن ينال من حجية الحكم المطعون فيه الذي اكتسبه الحكم بفوات مواعيد الطعن عليه ، باعتبار أن المحكمة المقام أمامها الطعن لا يجوز لها أن تمحو الآثار القانونية المترتبة على الأحكام النهائية لفوات مواعيد الطعن فيها فان قبول المحكمة الطعن لا ينال من الحجية التي كان قد اكتسبها الحكم لكونه قد صار حكماً نهائياً وأن المحكمة قد قبلت فتح باب الطعن عليه بما لها من سلطة تقديرية وبالتالي لا يجوز للمتهم أن يطعن على الحكم بتقادم الدعوى الجنائية بعد أن اكتسب الحكم حجيته في المدة السابقة علي قبول محكمة الاستئناف فتح باب الطعن ومن ثم أصبح حكماً نهائياً تسري عليه مدة سقوط العقوبة وليس انقضاء الدعوى الجنائية ، لأن الحكم النهائي مانع من بحث موضوع الدعوى الجنائية ، حتى ولو طعن عليه بالنقض.

الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجناح

تصدر محكمة الجناح أحكاماً غيابية وهي تلك الأحكام التي لم تعلن للمحكوم عليه ومن تعتبر آخر اجراء من اجراءات التحقيق ، وبالتالي فهي لا تسقط بمضي المدة المسقطه للعقوبة بل يبدأ من تاريخها مدة التقادم اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية ، إذ أن الحكم الغيابي لا يعدو سوى أن يكون اجراء من اجراءات التحقيق فإذا مضى عليه بعد صدوره أكثر من ثلاث سنوات دون أن ينفذ أو يصبح نهائي سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم.

وعلى ذلك قضت محكمة النقض بان " الحكم الغيابي لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ فلا يبقى بعد ذلك محل لمتابعة السير في الإجراءات من نظر معارضة أو استئناف أو غيرها" (٧٢).

وترتيباً على ذلك فان إعلان الحكم الغيابي إلي المتهم وفوات مواعيد الطعن عليه بالمعارضة أو الاستئناف فان هذا الحكم يصبح نهائي وواجب النفاذ ومن ثم تسري عليه قواعد تقادم العقوبة لا تقادم الدعوى الجنائية ، وعلى ذلك قضت محكمة النقض بأنه " إذا كان قد مضى بين الحكم الغيابي الصادر على المتهم وبين علمه به مدة تزيد على ثلاث سنوات ، أي أكثر من المدة المقررة في القانون لانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة في مواد الجناح ، و كان الثابت في الوقت ذاته أن هذا الحكم قد أعلن في بحر هذه المدة إلى المحكوم عليه في محله مخاطباً مع أخته التي تقيم معه في مسكن واحد ، فإن هذا الحكم لا يسقط بمضي المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ، و هي ثلاث سنوات ، بل يسقط بمضي المدة المقررة لسقوط العقوبة ، و هي خمس سنين ، محسوبة من تاريخ انقضاء الميعاد العادي المقرر للطعن في الحكم ، و ذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه و يثبت المحكوم عليه للمحكمة عدم علمه به ، إذ علمه به يؤيده الظاهر المستفاد من حصول إعلانه في محله مما يجب معه افتراضه في حقه حتى يقيم الدليل على العكس ، و عندئذ تبعث الدعوى العمومية من جديد و يعود معها مضى المدة المقررة لسقوط الدعوى و ذلك بالنسبة إلى المستقبل فقط

" (٧٣)

(٧٢) الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣ جلسة ٢٦/١٢/١٩٣٢ ع ٣ ص ١٠١ ق ٦٨

(٧٣) الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ١٦ ق ، جلسة ٢١/٥/١٩٤٦

وتجدر بنا الإشارة : إلي أن المشرع عد الأحكام الحضورية اعتبارياً اعتبرها المشرع أحكاماً حضورية مجازاً - على الرغم من أنها في حقيقة الأمر أحكاماً غيابية - وذلك كنوع من الجزاء الذي يوقعه على المتهم الذي تغيب عن جلسات المرافعة كلها أو بعضها بخطأ منه فاعتبر الحكم حضورياً في مواجهته رغم عدم مثوله الفعلي أمام المحكمة^(٧٤) وعلى ذلك فإن الأحكام الحضورية اعتبارياً تكون واجبة النفاذ فور فوات مواعيد الطعن فيها بالاستئناف وعلى ذلك لا يسري عليها تقادم الدعوي الجنائية بل يسري عليها تقادم العقوبة المسقطه لها .

عوارض تقادم العقوبة

إن العوارض التي تصيب مدة تقام العقوبة تتنوع وتختلف إلي أمرين إما انقطاع مدة التقادم وهو ما يترتب عليها زوال المدة السابقة كلها وعدم احتسابها ضمن مدة التقادم ، وإما وقف المدة وذلك بزوال اثر التقادم دون السير فيه مع احتساب المدة السابقة حتى زوال السبب التي وقفت على أثره وعلى ذلك فإننا سوف نتعرض للانقطاع والوقف من حيث تعريف كل منهما وأسبابه وأثره على العقوبة من خلال النقاط التالية .:

أولاً : انقطاع تقادم العقوبة

يراد بانقطاع تقادم العقوبة السبب القانوني الذي من شأنه أن يحو المدة السابقة التي مضت عليه وبدء مدة جديدة عقب زوال سبب الانقطاع فيترتب عليه اعتبار المدة السابقة كأن لم تكن^(٧٥) ، وعلى ذلك فإن انقطاع مدة تقادم العقوبة يفترض بداية صدور حكم جنائي نهائي وبات ضد المحكوم عليه ، وان تبدأ هذه المدة المتعلقة بالسقوط في السريان ، إذ انه لا مجال لأعمال قواعد انقطاع التقادم قبل بداية سريان المدة ، كما يفترض في قطع التقادم أن تطرأ على المدة أسباباً قانونية من شأنها أن تؤدي إلي قطع التقادم ، ويترتب على ذلك زوال اثر المدة السابقة على انقطاع التقادم وبدء مدة جديدة بعد زوال سبب الانقطاع .

ونشير إلي أن المشرع في نص المادتين ٥٣٠ ، ٥٣١ من قانون الإجراءات قد نص على الأسباب القانونية التي ينقطع بها التقادم إذ نص على انه "تنقطع المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل إجراء من إجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل إلى علمه " ، " في غير مواد المخالفات، تنقطع المدة أيضاً إذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها "

أولاً : القبض على المحكوم عليه:

ترتيباً على ذلك فإن انقطاع مدة التقادم يتم بإلقاء القبض على المحكوم عليه ، والقبض المعني هنا هو إمساك المحكوم عليه من جسده وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول وذلك تمهيداً لاتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم الصادر ضده والواجب النفاذ ضده ، فمجرد إلقاء القبض على المحكوم عليه يقطع مدة التقادم المتعلقة بالعقوبة حتى ولو تمكن بعد ذلك من الفرار^(٧٦).

(٧٤) محمد جابر جيرة ، غياب المتهم في مرحلة المحاكمة ، دار النهضة العربية ، طبعة ١٩٩٧م ، ص ٢٢٣ .
(٧٥) محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، مرجع سابق ، ص ٨٨٣ ، عوض محمد عوض ، المبادئ العامة في الإجراءات الجنائية ، دار المطبوعات الجامعية ، طبعة ١٩٩٩ م ، ص ٧١٩ .
(٧٦) عوض محمد عوض ، المبادئ العامة في الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ٧٢٠ .

ونشير إلي أن القبض يجب أن يكون بشأن عقوبة مقيدة للحرية إذ أن القبض لا يكون إلا بصدد العقوبات المقيدة للحرية ، ولعل من اشتراط حصول القبض على من قضى عليه بعقوبة مقيدة للحرية تبرره العديد من المبررات ، منها أن القبض على المحكوم عليه بعقوبتين أحدهما مقيدة للحرية والأخرى غير مقيدة للحرية فيقطع التقادم بالنسبة للعقوبة السالبة للحرية ، دون انقطاع المدة بالنسبة للعقوبة غير السالبة ومن ثم يظل التقادم بالنسبة لها سارياً ، أن اتخاذ اجراءات الحجز على مال المحكوم عليه بعقوبتين هما الحبس والغرامة لا يترتب عليه سوى قطع التقادم بالنسبة لعقوبة الغرامة دون الحبس باعتبار أن الحجز على المال مقصوداً به تنفيذ عقوبة الغرامة وحدها^(٧٧).

وعلى ذلك قضى بأنه "سقوط العقوبة المحكوم بها في مواد الجرح بمضي خمس سنوات من وقت صيرورة الحكم نهائياً. انقطاع هذه المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وباجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل إلى علمه. المواد ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠ إجراءات جنائية".^(٧٨)

وقضى بأنه " المبالغ المستحقة للحكومة بما فيها الغرامات. جواز تحصيلها بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو الطرق الإدارية لتحصيل الأموال الأميرية "^(٧٩).

وتجدر الإشارة إلي أن هناك رأي آخر يري أن القبض المنصوص عليه في نص المادة ٥٣٠ اجراءات جنائية يصح في العقوبات غير السالبة للحرية لقطع مدة تقادم العقوبة على أساس أن القبض لا يعدو سوى أن يكون ذكر لإجراء التنفيذ^(٨٠).

ثانياً : مباشرة اجراءات تنفيذ العقوبة ضد المحكوم عليه:

كما ينقطع التقادم بالنسبة للعقوبة المحكوم بها مباشرة اجراءات تنفيذ العقوبة ضد المحكوم عليه ، ويراد بإجراءات التنفيذ للعقوبة الإجراءات الصادرة عن جهات الاختصاص كالنيابة العامة بإصدار أمرها بالقبض على المحكوم عليه أو تفتيش مسكنه نفاذاً لإذن القبض ، وتختص النيابة العامة وفقاً لنصوص المواد ٤٦١ ، ٤٦٢ من قانون الإجراءات والتي تنص على انه " يكون تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر بهذا القانون" ، " على النيابة العامة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ الصادرة في الدعوى الجنائية. ولها عند اللزوم أن تستعين بالقوة العسكرية مباشرة " وترتيباً على ذلك فان الإجراءات السابقة على التنفيذ كإعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر ضده أو اجراء التحريات اللازمة لتحديد مكان المحكوم إليه لا يكون لها اثر في قطع التقادم ، إذ لا تنتج اجراءات تنفيذ العقوبة أي اثر إلا إذا اتخذت في مواجهة المحكوم عليه أو كان علم المحكوم عليه قد اتصل بالإجراء ، فصدور الأمر بالقبض على المحكوم عليه تنفيذاً للعقوبة المحكوم بها لا يقطع مدة التقادم وذلك لان المحكوم عليه لم يواجه بهذا الإجراء ، كما يشترط في الإجراء المتعلق بالتنفيذ والقاطع لمدة تقادم العقوبة أن يكون

(٧٧) عرض محمد عوض ، المبادئ العامة في الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ٧٢١ ، هشام زوين ، فروع التقادم الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

(٧٨) الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ القضائية جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٣ .

(٧٩) الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ القضائية جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٣ .

(٨٠) محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، مرجع سابق ، ص ٨٨٣ .

الإجراء متعلق مباشرة بالعقوبة السالبة للحرية ذاتها وعلى ذلك فإن مطالبة المدعي بالحقوق المدنية بالتعويضات المحكوم له بها لا يؤدي إلى قطع تقادم العقوبة السالبة للحرية ، لان المطالبة بالتعويضات ليست احد اجراءات تنفيذ العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها ، فضلاً عن عدم صدور الإجراء من الجهة القائمة على التنفيذ وهي النيابة العامة حيث أن الأحكام الصادرة في الدعوي المدنية يكون تنفيذها بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية وفقاً لما هو مقرر بقانون المرافعات المدنية والتجارية^(٨١) .

ثالثاً : ارتكاب المحكوم عليه جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها:

إن إعمال النص ٥٣١ من قانون الإجراءات الجنائية والذي ينص على انه " في غير مواد المخالفات تنقطع المدة أيضاً إذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها " يفترض صدور حكم جنائي نهائي بات بإدانة المتهم في جناية أو جنحة ، بدء مدة السقوط في السريان وذلك من تاريخ نهائية الحكم ، أن يقوم المحكوم عليه بارتكاب جريمة جديدة خلال مدة التقادم الأولي ، وان تكون هذه الجريمة الجديدة من نوع الجريمة المحكوم عليه بها أو مماثلة لها ، ولعل السبب في اعتبار قطع التقادم لهذا السبب هو ما ينبى عن خطورة مسلك المحكوم عليه كما أن جريمته الجديدة من شأنها أن تعيد إلى الأذهان ما ارتكبه من جريمة سابقة وهو ما يتعارض مع فكرة التقادم ومبرراته ، ونشير إلى أن المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية قد أوضحت تعليلاً لذلك بأنه " لا محل لان يتسامح المجتمع في تنفيذ العقوبة لمضي وقت لم يرتدع فيه المتهم بل تمادي في الإجرام والإساءة"^(٨٢) .

وتجدر بنا الإشارة إلى أن الجريمة الجديدة التي من شأنها قطع التقادم بالنسبة للعقوبة يتعين أن تكون جنابة أو جنحة وان تكون مرتكبة خلال فترة سريان التقادم وان يكون قد صدر فيها حكم بالإدانة قبل انتهاء المدة ، وعلى ذلك فان صدور حكم بالبراءة في الجريمة الجديدة لا يتوافر به السبب القاطع للتقادم إذ يعتبر المحكوم عليه لم يرتكب جريمة لان الحكم بالبراءة حكماً كاشفاً غير منشىء .

كما تجدر الإشارة إلى أن التماثل المعني بالنسبة للجريمة قد يكون تماثل حقيقي وهو أن تكون الجريمة الجديدة من ذات النوع بالنسبة للجريمة المحكوم عليها - محل التقادم - وذلك من حيث التكوين ووحدته حتى وان كانت إحداها جريمة بسيطة والأخرى مشددة أو كانت إحداها جريمة تامة والأخرى وقفت عند حد الشروع ، ولا يثير التماثل الحقيقي للجريمة الجديدة أي إشكالية لان الوصف القانوني للجريمة واحد ، أما التماثل الاعتباري أو الحكمي فقد اختلف الفقهاء حوله:

فيري الدكتور محمود نجيب حسني " أن التماثل الحكمي هو اتحاد الجريمتين في الحق المعتدي عليه واتحادهما في البواعث التي تدفع إليهما ، وعلى ذلك فان جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنح متماثلة في العود كما أن العيب والاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة ، باعتبار أن

(٨١) رباب عنتر السيد ، سقوط العقوبة بالتقادم بين الشريعة والقانون الوضعي ، مجلة البحوث القانونية الاقتصادية ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، العدد رقم ٤٣ ، ابريل ٢٠٠٨ ، ص ١١٧-١١٨ ، هشام زوين ، دفع التقادم الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٩١ ، حسنين ابراهيم عبيد ، دروس في العقوبة ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١١٢ .

(٨٢) رباب عنتر السيد ، سقوط العقوبة بالتقادم بين الشريعة والقانون الوضعي ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة يتم فيها الاعتداء على حق الملكية ويدفع إليها الطمع في مال الغير ، وتعتبر جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً مماثلة لجرمي السرقة وخيانة الأمانة ، وعلى ذلك قضت محكمة النقض " الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلاً مماثلاً للسرقة ، والاختلاس الواقع من المالك فعلاً مماثلاً لخيانة الأمانة إذ لولا هذا لأكتفي بمادة واحدة تعاقب على اختلاس المحجوزات " (٨٣) ونشير إلي انه يستوي أن تقع أي من الجريمتين تامة أو تقف عند حد الشروع.

بينما ذهب اتجاه فقهي آخر إلي أن مفهوم التماثل الحكمي فانه يكفي فيه وحدة الحق المعتدي عليه للجمع بين الجريمتين وعلى ذلك فان جريمة النصب تتماثل بصورة حكمية مع جريمة إصدار شيك بدون رصيد (٨٤).

أولاً : وقف تقادم العقوبة

إن المقصود بوقف تقادم العقوبة ، قيام مانع مادي أو قانوني يحول بين جهات التنفيذ والقيام بدورها في تنفيذ العقوبة ، ولعل السند في ذلك هو انه لا يسقط بالتقادم حق لا يمكن استعماله ، إذ أن ذلك السقوط يفترض أن الحق لم يستعمل على الرغم من استطاعه استعماله (٨٥).

وعلى ذلك نص المشرع المادي في المادة ٥٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية " يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونياً أو مادياً ويعتبر وجود المحكوم عليه في الخارج مانعاً يوقف سريان المدة"

ونشير إلي أن النص السابق والذي كان معمول بما قبل تعديل هذا النص في ١٩٩٧/٥/٢٥ كان ينص على وقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونياً أو مادياً وعلى اثر انتشار ظاهرة سرقة الأموال والقروض من البنوك ثم الهروب بها والسفر إلي الخارج والمكث هناك حتى سقوط العقوبة بمضي المدة لذا كانت الحاجة ملحة لتدخل المشرع بهذا التعديل وذلك لمواجهة هذه الظاهرة وحماية للاقتصاد القومي من الضياع .

ويترتب على توافر الموانع التي تحول دون اتخاذ اجراءات التنفيذ أن تسقط من حساب مدة التقادم حتى زوال هذا المانع واستئناف مدة التقادم لسريانه ومن ثم فان مدة الوقف تستبعد من حساب مدة التقادم اللازمة للعقوبة بحيث تضم المدة السابقة على الوقف إلي المدة التالية لزوال الوقف ، ونشير إلي أن وقف تقادم العقوبة ينقسم إلي ثلاثة أسباب نوجزها فيما يلي:

أولاً : الموانع القانونية:

يقصد بالموانع القانونية تلك الموانع المنصوص عليها في قانون الإجراءات بصورة متفرقة ومن ثم يتوقف عليها تنفيذ العقوبة المحكوم بها سواء كان الوقف وجوبي أو جوازي ، وتنقسم الموانع القانونية إلي موانع قانونية متعلقة بتأجيل التنفيذ ، وأخرى متعلقة بوقف تنفيذ العقوبة بقرار قضائي.

(٨٣) جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩ الطعن رقم ١٩ لسنة ١٤ ق مجموعة الربع قرن ص ١٤٥ .

(٨٤) هشام زوين ، دفعوق التقادم الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٨٨

(٨٥) محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات - القسم العام ، مرجع سابق ، ص ٨٨٤ .

(أ) الموانع القانونية المتعلقة بتأجيل التنفيذ والتي تتمثل في :

حالة صدور حكم بالإعدام على حبلتي فيتم تأجيل تنفيذ العقوبة إلي ما بعد شهرين من الوضع وعلى ذلك نصت المادة ٧٦ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية " يوقف تنفيذ حكم الإعدام على الحبلتي إلي ما بعد شهرين من وضعها " إذ يعد الحمل مانعاً قانونياً لتنفيذ عقوبة الإعدام ويبدأ هذا المانع - بالنسبة للحبلتي - من تاريخ ثبوت الحمل وحتى شهرين بعد ميلاد الصغير ومن ثم لا يجوز تنفيذ الحكم خلال هذه المدة ويترتب على وقف تنفيذه وقف تقادم عقوبة الإعدام ، فإذا ما تمكنت المحكوم عليها من الهرب لأي سبب من الأسباب فان مدة الوقف لا تحسب ضمن مدة التقادم ، فتبدأ مدة التقادم من تاريخ وضعها حتى وان هربت قبل الوضع أو بمجرد ثبوت الحمل^(٨٦).

كما يعد من حالات الموانع القانونية التي يترتب عليها تأجيل تنفيذ الحكم حالة صدور حكم بعقوبة مقيدة للحرية على حبلتي في الشهر السادس ، إذ نصت المادة ٨٥ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " إذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلتي في الشهر السادس من الحمل، جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضي مدة شهرين على الوضع " ويتضح من النص أن وقف تأجيل تنفيذ العقوبة في هذه الحالة مسألة ذات طبيعة جوازيه للنيابة العامة ومع ذلك إذا قررت النيابة العامة إرجاء التنفيذ في هذه الحالة فان هذا المانع يوقف تقادم العقوبة إلي حين زواله بفوات مدة شهرين على الوضع.

كما يعد من حالات الموانع القانونية التي يترتب عليها تأجيل تنفيذ الحكم حالة ما إذا كان هناك حكماً صادراً بالحبس على زوجة وزوج في وقت واحد وكانا يكفلان صغير ، إذ نصت المادة ٨٨ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " إذا كان محكوماً على الرجل وزوجته بالحبس لمدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر. وذلك إذا كانا يكفلان صغيراً لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة، وكان لهما محل إقامة معروف بمصر " وعلى ذلك فان قرار النيابة العامة إرجاء تنفيذ العقوبة لأي من الزوجين يعد مانعاً قانونياً من مباشرة التنفيذ ضد من تقرر إرجاء التنفيذ له ومن ثم فان هذا المانع يوقف تقادم العقوبة بمضي المدة طوال فترة التأجيل^(٨٧).

كما يعد من حالات الموانع القانونية التي يترتب عليها تأجيل تنفيذ الحكم حالة ما إذا كان هناك حكماً صادراً على محكوم عليه مصاب بمرض يهدد حياته للخطر ، إذ نصت المادة ٨٦ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية على انه " إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته بالخطر، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه ". وعليه فان مدة التقادم توقف طوال مدة تأجيل تنفيذ العقوبة فإذا ما انتهت مدة التأجيل أصبح الحكم واجب النفاذ من هذا التاريخ تحتسب مدة التقادم سواء بداءة أو تكمل المدة لو كانت بدأت قبل سبب الوقف.

كما يعد من حالات الموانع القانونية التي يترتب عليها تأجيل تنفيذ الحكم حالة ما إذا كان هناك حكماً صادراً بعقوبتين مقيدتين للحرية على شخص في وقت واحد ، وتفترض هذه الحالة وجود شخص محكوم عليه صادر ضده عقوبتين أحدهما اشد والأخرى أدنى وقام المحكوم عليه بتنفيذ

(٨٦) هشام زوين ، دفعوع التقادم الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٨٨

(٨٧) هشام زوين ، دفعوع التقادم الجنائي ، مرجع سابق ، ص ١١٢

العقوبة الأشد وكانت مدة العقوبة تزيد عن مدة سقوط العقوبة الأخرى فإن العقوبة الأدنى يتم تأجيل تنفيذها إلى انتهاء تنفيذ العقوبة الأشد وعلى ذلك إذا قضى على محكوم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات والحبس لمدة سنة فإن العقوبة الأخيرة يتم تأجيل تنفيذها لحين الانتهاء من تنفيذ عقوبة السجن وذلك لاختلاف مكان تنفيذ كل منهما^(٨٨).

(ب) الموانع القانونية المتعلقة بوقف تنفيذ العقوبة قضائياً والتي تتمثل في :

يقصد بوقف تنفيذ العقوبة وقف تنفيذها على شرط واقف خلال مدة تجرته يحددها القانون ، ومؤدي هذا النظام أن القاضي حينما يقضى بالعقوبة وينطق بها يأمر بوقف تنفيذها وذلك لمدة معينة شريطة ألا يرتكب المحكوم عليه أية جريمة تعبر عن خطورته الإجرامية خلال مدة الوقف فإذا ارتكب جريمة خلال تلك المدة فإن وقف التنفيذ يكون ملغياً ويجب أن تنفذ العقوبة المحكوم بها ، ونشير إلى أن الحكمة من نظام وقف تنفيذ العقوبة هي عدم جدوى تنفيذها وتجنباً لمخاطر العقوبات السالبة للحرية لمدة قصيرة لما يترتب عليها من اختلاط للجنة الأكثر خطورة فضلاً عن أن هناك ظروف قد تكون دفعت للجاني إلى ارتكابه جريمة دون أن تنبئ عن خطورته الإجرامية^(٨٩).

ويشترط لوقف تنفيذ العقوبة قضائياً أن تكون الجرائم من الجنائيات أو الجنح وعليه فلا يجوز وقف تنفيذ العقوبة في المخالفات لأنها لا تظهر في صحيفة سوابق المتهم مما يتعذر معه التثبت من ماضي المحكوم عليه وسوابقه ، كما يشترط أن تكون العقوبة الجائز وقفها هي عقوبة الحبس أو الغرامة ويشترط أن لا تزيد مدة الحبس عن سنة ، ويكون الوقف للعقوبة الأصلية شاملاً للعقوبات التكميلية والتبعية أو قاصراً على العقوبات الأصلية ونشير إلى أنه لا يجوز وقف التنفيذ بالنسبة لعقوبة المصادرة ، كما يشترط لوقف تنفيذ العقوبة أن يكون أخلاق الجاني وماضيه وسننه وظروف الجريمة لا تنبئ عن خطورته الإجرامية ، ويجب أن يصدر الأمر بالنسبة لإيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً وهذه المدة من المدد الملزمة للقاضي الجنائي فلا يكون له إعمال سلطته التقديرية.

وترتيباً على ما سبق فإن إيقاف تنفيذ العقوبة يعد مانعاً قانونياً يغل يد النيابة العامة عن تنفيذ الحكم المشمول بالإيقاف ومن ثم فإن العقوبة المحكوم بها تظل خارج نطاق السقوط بالتقادم طوال فترة الإيقاف فإذا ما الغي الإيقاف أصبحت العقوبة واجبة النفاذ وعليه لا يجوز اعتبار مدة الوقف ضمن مدة التقادم إذ أن مدة الوقف لا يمكن حسابها ضمن المدة المقررة للتقادم بالنسبة للعقوبة

ثانياً : الموانع المادية

تعرف الموانع المادية بالظروف المادية التي يستحيل معها اتخاذ الإجراءات التنفيذية من قبل السلطات العامة لتنفيذ العقوبة مثال ذلك أن يتم أسر المحكوم عليه في حرب أو أن يغمره الفيضان أو أن يتم احتلال الدولة من قبل الأعداء أو سجنه في دولة أخرى ، ويدخل ضمن الموانع المادية حدوث الثورات أو منع جهات الاختصاص من أداء عملها لأي سبب كان ، وعليه فإن توافر المانع المادي يترتب عليه استحالة تنفيذ العقوبة ،

(٨٨) فايز اللساوي وأشرف فايز اللساوي ، انقضاء الدعوي الجنائية وسقوط عقوبتها ، الطبعة السابعة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ٢٠٠٦م ، ص ٢٧٦ .
(٨٩) رجع نصوص المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ من قانون العقوبات ، وانظر مأمون سلامة ، مرجع سابق ، ص ٦٨٨ ، وانظر محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات - القسم العام ، مرجع سابق ٣١ .

ومن ثم فإن مدة التقادم يتم إيقافها حين زوال هذا المانع المادي ويصبح بإمكان النيابة العامة تنفيذ الحكم ، ومن ثم فإن مدة التقادم المسقط للعقوبة يستبعد منها مدة الوقف لوجود مانع مادي.

ثالثاً : وجود المحكوم عليه في الخارج

لقد نص المشرع المصري على اعتبار وجود المحكوم عليه في الخارج من الموانع التي من شأنها أن توقف سريان مدة التقادم ، وعليه فإن سفر المحكوم عليه للخارج يعد مانعاً يوقف سريان مدة التقادم بالنسبة للعقوبة وذلك حين عودته من الخارج ، ونشير إلي أن صدور حكم حضوري من محكمة الجنايات على المتهم ثم سفره للخارج بعد تمكنه من الفرار والهرب فإن مدة سقوط العقوبة توقف طيلة مدة سفره للخارج مهما طال ولا تحتسب مدة التقادم إلا من تاريخ عودته إلي البلاد ، أما صدور حكم غيابي من محكمة الجنايات أثناء وجود المحكوم عليه بالخارج يتم وقف سريان مدة تقادم العقوبة حين عودته للبلاد ، ولا يختلف الأمر بالنسبة للجنح المحكوم فيها عن القواعد المقررة في الجنايات من حيث وقف سريان مدة تقادم العقوبة ، إلا انه في حال صدور حكم غيابي على محكوم عليه في جنحة أثناء وجود المحكوم عليه في الخارج ولم يكن يعلم بهذا الحكم فإن هذا الحكم يسقط بمرور ثلاث سنوات - وهي المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية - ومن ثم لا يعتبر سفر المحكوم عليه للخارج سبباً من أسباب وقف المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما إذا أعلن المحكوم عليه أثناء وجوده بالخارج بالحكم الغيابي فإن ما يسري عليه في هذه الحالة ليس قواعد تقادم الدعوى الجنائية وإنما تسري عليه قواعد تقادم العقوبة إذ لا تنقضي العقوبة إلا بفوات خمس سنوات ، وعليه فإن علم المحكوم عليه بالحكم الغيابي من شأنه أن يوقف سريان المدة المسقط للعقوبة حتى عودته داخل البلاد ومن ثم تبدأ بعدها مدة انقضاء العقوبة بالتقادم^(٩٠).

وعلى ذلك قضى بأنه " إذا كان قد مضى بين الحكم الغيابي الصادر على المتهم و بين علمه به مدة تزيد على ثلاث سنوات ، أي أكثر من المدة المقررة في القانون لانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة في مواد الجنح ، و كان الثابت في الوقت ذاته أن هذا الحكم قد أعلن في بحر هذه المدة إلى المحكوم عليه في محله مخاطباً مع أخته التي تقيم معه في مسكن واحد ، فإن هذا الحكم لا يسقط بمضي المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ، وهي ثلاث سنوات ، بل يسقط بمضي المدة المقررة لسقوط العقوبة ، وهي خمس سنين ، محسوبة من تاريخ إنقضاء الميعاد العادي المقرر للطعن في الحكم ، و ذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه و يثبت المحكوم عليه للمحكمة عدم علمه به ، إذ علمه به يؤيده الظاهر المستفاد من حصول إعلانه في محله مما يجب معه افتراضه في حقه حتى يقيم الدليل على العكس ، و عندئذ تبعث الدعوى العمومية من جديد و يعود معها مضي المدة المقررة لسقوط الدعوى و ذلك بالنسبة إلى المستقبل فقط "^(٩١)

آثار تقادم العقوبة

(٩٠) فايز المساوي وأشرف فايز المساوي ، انقضاء الدعوى الجنائية وسقوط عقوبتها ، المرجع السابق ، ص ٣١٤ .

(٩١) الطعن رقم ٠٦٥٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٠ .

بداية تتحدد آثار تقادم العقوبة وفقاً لقاعدتين أساسيتين الأولى ، وتتعلم بانقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة ، أما الثانية فتقرر بقاء حكم الإدانة محتفظاً بوجوده القانوني منتجاً لآثاره الجنائية الأخرى عدا ما انقضى منها بالتقادم^(٩٢) .

وعليه فإن ما يترتب على مرور مدة التقادم كاملة صيرورة المحكوم عليه في مأمن من تنفيذ العقوبة عليه ، إذ اكتسب المحكوم عليه بمضي المدة حقاً ضد الدولة يتحصن بمقتضاه من مثل هذا التنفيذ^(٩٣) ، إذ لم يعد من حق السلطات العامة أن تتخذ إزاء المحكوم عليه أي إجراء من إجراءات التنفيذ كما لا يقبل منه أن يتقدم مختاراً للتنفيذ لان انقضاء العقوبة من النظام العام.

وعلى ذلك فإن سقوط العقوبة بمضي المدة يترتب عليه بقوة القانون دوناً حاجة لتقرير من المحكمة أو النيابة العامة أو بطلب من المحكوم عليه إذ أن دور النيابة العامة في هذا الشأن هو حفظ أوراق التنفيذ إذا ما سقطت العقوبة بالتقادم والتأشير بذلك في الشرطة في دفاتر التنفيذ ، وإخطار الجهات المعنية بالتنفيذ حتى لا تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقوبة فإذا ما قبض على المحكوم عليه بعد سقوط العقوبة تعين على النيابة إخلاء سبيله فوراً^(٩٤) .

ولقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه إذا تعرض المحكوم عليه للتنفيذ رغم سقوط العقوبة بمضي المدة أو العفو الشامل أو العفو عن العقوبة كان له أن يستشكل في التنفيذ للحصول على حكم بعدم جواز التنفيذ لتخلف سنده^(٩٥) .

وتجدر بنا الإشارة إلى أن انقضاء حق الدولة في العقاب ذو اثر عيني ومعنى ذلك أن انقضاء العقوبة بمضي المدة لأي من المتهمين المساهمين في ارتكاب الواقعة المكونة للجريمة من شأنه أن يستفاد منه المتهمين الباقين سواء من علم منهم أو من ظل مجهولاً.

ونشير إلى أن الحكم الجنائي على الرغم من سقوط العقوبة يظل محتفظاً بوجوده القانوني منتجاً لجميع الآثار الجنائية الأخرى ، فيعتبر الحكم الجنائي المسقط عقوبته سابقة في العود ويظل سبباً للحرمان من بعض الحقوق والمزايا ويبقى كما هو في صحيفة الحالة الجنائية ، ولا يزول هذه الآثار إلا دعوى رد الاعتبار.

كما أن سقوط العقوبة بمضي المدة لا يؤثر على التدابير الاحترازية المصاحبة للعقوبة والمنصوص عليها في قانون العقوبات

خاتمة:

لقد انتهت فيما تقدم من دراسة موضوع التقادم الجنائي وأثره على الدعوى الجنائية وعقوبتها وقد خلصت من هذه الدراسة إلى عدة نتائج نوجزها فيما يلي :

(٩٢) محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، ص ٨٨٤ .

(٩٣) حسنين عبيد ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٩٤) منير حلمي ، تنفيذ الأحكام الجنائية ومشكلاته العملية ، المكتبة القانونية باب الخلق ١٩٩٤ ، ص ١٦١ .

(٩٥) احمد عبدالظاهر الطيب ، إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية ، دار النهضة العربية ، الطبعة العربية ١٩٩٤ م ، ص ٣٣٥ .

- إن تقادم الدعوى الجنائية هو مرور فترة زمنية تبدأ من تاريخ ارتكاب الجريمة دون اتخاذ أي إجراء من إجراءات الدعوى الجنائية وهو ما يترتب عليه انقضائها ويمكننا تعريف التقادم بأنه " زوال الأثر القانوني للسلوك الإجرامي أو الإجراء المتخذ في الدعوى الجنائية بمرور الزمن على النحو الذي يفقدها أهمية تحريكها واستعمالها ".
- أن الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الجنايات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنح بمضي ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضي سنة ، مالم ينص القانون على خلاف ذلك .
- إن تحديد نوع الجريمة ينتهي إلى ما انتهى إليه القاضي وفق تكييفه للجريمة المرتكبة وصحيح الواقع ، باعتبار أن مهمة القاضي الأساسية هي إصباغ الوصف الصحيح على وقائع الدعوى الجنائية ، فهو لا يتقيد بما تراه النيابة العامة ، وعليه فإذا انتهت المحكمة إلى أن الواقعة تشكل جنحة وليست جنابة ، وكان قد مضي ثلاث سنوات على وقوع الجريمة أو إجراء من إجراءاتها دون اتخاذ إجراء قاطع للتقادم ، فإن الدعوى تكون قد انقضت بمضي المدة حتى ولو كانت النيابة العامة قد كيفتها باعتبارها جنابة ، إذ أن العبرة كما سبق القول هو بما تنتهي إليه المحكمة لا بما تراه النيابة.
- أن بدء سريان التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية لا يتأثر بجهل الجاني عليه بوقوع الجريمة ، كما تجدر الإشارة إلى أن تعدد المساهمون في الجريمة يؤثر على ميعاد بدء التقادم إذ أن العبرة في تحديد مدة التقادم هي بلحظة ارتكاب الفاعل للفعل الذي قام به ركنها المادي والذي يتحدد بيوم وقوع الجريمة إذ تسري مدة التقادم من تاريخ وقوع الفعل حتى وإن كان من المساهمين من سبق نشاطه هذا الفعل وكانت له ذات الصفة الإجرامية.
- إن احتساب التقادم يتم من اليوم التالي لاكمال الجريمة ، ونشير إلى أن هذه المدة تنقطع بإجراءات التحقيق أو الاتهام والمحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسري المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء.
- أن مجرد تقديم الشكوى الذي يتقدم بها المضرور من الجريمة لا تكفي لقطع التقادم حتى وإن اتخذ فيها صفة المدعي بالحقوق المدنية أو كان القانون يتطلب ضرورة تقديمها لتحريك الدعوى الجنائية كجرائم الشكوى
- أن الإجراءات التي يقوم باتخاذها المدعي بالحقوق المدنية كالطلبات أو المرافعة أو الطعن في الأحكام لا يعد استعمالاً للدعوى الجنائية ومن ثم فإنه لا تقطع مدة التقادم إذ أن المدعي بالحقوق المدنية هو خصم في الدعوى الجنائية فيما يتعلق بالدعوى المدنية فلا يملك حق مباشرة الدعوى الجنائية ولو كان هو الذي قام بتحريكها بالطريق المباشر إذ تنتهي مهمته عند تحريكها ويبقى للنيابة العامة بعد ذلك استعمال الدعوى الجنائية ومباشرتها.
- الإجراء القاطع للتقادم في إجراءات التحقيق هو الإجراء الصادر وفق صحيح القانون فإذا كان الإجراء باطلاً فلا يكون له ادني أثر بالنسبة لقطع مدة التقادم.

- أن الحكم الغيابي لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصبح حكماً نهائياً فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يبقى بعد ذلك محل لمتابعة السير في الإجراءات من نظر معارضة أو استئناف أو غيرهما .
- يترتب على اتخاذ أي إجراء من إجراءات قطع التقادم سقوط المدة التي مضت قبل اتخاذ هذا الإجراء ، وعليه فإنه يجب أن تبثدي مدة جديدة كاملة من اليوم التالي لهذا الإجراء ، إذ يكون الإجراء القاطع للتقادم سبباً لبدء مدة جديدة للتقادم فيكون له حكم وقوع الجريمة والذي يبدأ التقادم عادة من تاريخه ، ونشير إلي أن المدة الجديدة الذي يبدأ التقادم بها هي ذات المدة المقررة أصلاً لتقادم الدعوى الجنائية بمختلف أنواعها ، وتجدر بنا الإشارة إلي انه في حال تعدد الإجراءات القاطعة للتقادم فإن سريان مدة التقادم الجديدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء فيها.
- أن ما درجت عليه المحاكم الاستئنافية في شأن تقادم الدعوى الجنائية عن الجرح بمرور خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أمر لم تقره المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وانه اجتهاد مع صريح النص لا يجوز التمسك به أو التعويل عليه لمخالفته صريح نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات كون حالات انقطاع الدعوى الجنائية وردت في المادة ١٧ علي سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها ، لتعلق تقادم الدعوى الجنائية بالنظام العام الذي لا يجوز مخالفته ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن العبرة في قطع مدة التقدم وبدء ميعاد تقادم الدعوى الجنائية هو مرور ثلاث سنوات من آخر اجراء صحيح في الدعوى والتي ورد ذكره في صريح نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.
- أن نطاق التقادم بالنسبة للعقوبة في الأحكام الباتة الصادرة في موضوع الدعوى الجنائية والتي حازت حجية الأمر المقضي به سواء استنفذت طرق الطعن فيها أو بتفويت مواعيد الطعن ، إذ أن الحكم البات هو ما يترتب عليه نشوء التزام بتنفيذ العقوبة التي صدر بها الحكم.
- أن العقوبات التي تسقط بالتقادم هي العقوبات ذات الحاجة إلي جهات التنفيذ ، والتي يلزم لتنفيذها أعمالاً إيجابية ومادية كالعقوبات السالبة للحرية التي يلزم لتنفيذها القبض على المحكوم عليه وإخضاعه قسراً وقهراً للتنفيذ ، والعقوبات المالية كالغرامات التي يقتضى تنفيذها بالحجز على أموال المحكوم عليه.
- أن المشرع المصري لم يتعامل مع مدة التقادم على قدم واحد من المساواة من حيث العقوبة المقضي بها إذ تختلف مدد تقادم العقوبات باختلاف الوصف القانوني للفعل المرتكب بوصفه جنائية أو جنحة أو مخالفة ، وعلى ذلك فان تقادم العقوبات الجنائية يتم تبعاً للوصف القانوني للفعل المرتكب ولقد تناول المشرع في المادة ٥٢٨ بيان المدد المقررة لسقوط العقوبة.
- أن الحكم الحضورى الصادر يعد نهائياً بفوات مواعيد الطعن عليه ومن ثم فان ما يسرى عليه هو تقادم العقوبة وليس انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، لذا فقد درجت كثير من المحاكم الاستئنافية على رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيساً على نهائية الحكم الصادر أمام محكمة أول درجة وذلك فوات مواعيد الطعن عليه بالاستئناف ، ولا يغير من هذا قبول الاستئناف شكلاً بناء على الأعدار القهرية التي قدمها المتهم.
- أن المشرع عد الأحكام الحضورية اعتبارياً اعتبارياً اعتبرها المشرع أحكاماً حضورية مجازاً - على الرغم من أنها في حقيقة الأمر أحكاماً غيابية - وذلك كنوع من الجزاء الذي يوقعه على المتهم الذي تغيب عن جلسات المرافعة كلها أو بعضها بخطأ منه فاعتبر الحكم حضورياً في

مواجهته رغم عدم مثوله الفعلي أمام المحكمة وعلى ذلك فإن الأحكام الحضورية اعتبارياً تكون واجبة النفاذ فور فوات مواعيد الطعن فيها بالاستئناف وعلى ذلك لا يسري عليها تقادم الدعوى الجنائية بل يسري عليها تقادم العقوبة المسقطه لها .

- يترتب على مرور مدة التقادم كاملة صيرورة المحكوم عليه في مأمن من تنفيذ العقوبة عليه ، إذ اكتسب المحكوم عليه بمضي المدة حقاً ضد الدولة يتحصن بمقتضاه من مثل هذا التنفيذ .
- أن سقوط العقوبة بمضي المدة يترتب عليه بقوة القانون دونما حاجة لتقرير من المحكمة أو النيابة العامة أو بطلب من المحكوم عليه إذ أن دور النيابة العامة في هذا الشأن هو حفظ أوراق التنفيذ إذا ما سقطت العقوبة بالتقادم والتأشير بذلك في الشرطة في دفاتر التنفيذ ، وإخطار الجهات المعنية بالتنفيذ حتى لا تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقوبة فإذا ما قبض على المحكوم عليه بعد سقوط العقوبة تعين على النيابة إخلاء سبيله فوراً .
- أن الحكم الجنائي على الرغم من سقوط العقوبة يظل محتفظاً بوجوده القانوني منتجاً لجميع الآثار الجنائية الأخرى ، فيعتبر الحكم الجنائي المسقطه عقوبته سابقة في العود ويظل سبباً للحرمان من بعض الحقوق والمزايا ويبقى كما هو في صحيفة الحالة الجنائية ، ولا يزال هذه الآثار إلا دعوى رد الاعتبار ،
- كما أن سقوط العقوبة بمضي المدة لا يؤثر على التدابير الاحترازية المصاحبة للعقوبة والمنصوص عليها في قانون العقوبات

والله ولي التوفيق

المراجع:

- د. إبراهيم احمد طنطاوي ، التقادم الجنائي وأثره في إنهاء الدعوي الجنائية وسقوط العقوبة ، بدون طبعة ، دار النهضة العربية ، مصر ١٩٩٨ م.
- د. احمد فتحي سرور ، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية - القسم العام - طبعة عام ١٩٨١ .
- د. احمد عبدالطاهر الطيب ، إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية ، دار النهضة العربية ، الطبعة العربية ١٩٩٤ م .
- د. اشرف شمس الدين ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ، (مرحلة ما قبل المحاكمة) ، بدون تاريخ نشر وطبعة .
- م. إيهاب عبد المطلب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ، دار الوليد للنشر والتوزيع ، طبعة نادي القضاة .
- أ. سامح السيد ، تقادم الدعوي الجنائية ، دون طبعة ، مطبعة دار الهدى ، القاهرة ١٩٨٤ م .
- أ. سامح جاد ، تقادم الدعوي الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، دار الهدى للطباعة ، طبعة ١٩٨٤ م
- د. عبدالملك جندي ، الموسوعة الجنائية ، الجزء الرابع (رشوة - ظروف الجريمة) د ، ط ، د ، ب ، ن ٢٠٠٨ ،
- د. عبدالرحيم صدقي ، الغرض المعاصر للعقوبة ، مكتبة دار الثقافة العربية ، ١٩٩٣ م ،
- د. عبد الحميد الشواربي ، التعليق الموضوعي على قانون الإجراءات الجنائية ، الكتاب الأول ، بدون طبعة ، منشأة المعارف ، مصر ٢٠٠٢ م ،
- د. عبد الحميد الشواربي ، أسامة عثمان ، أحكام التقادم في ضوء القضاء والفقه ، طبعة مزيدة ومنقحة ، منشأة المعارف ، مصر ١٩٩٦ م .
- د. عبدالرؤف مهدي ، شرح القواعد العامة لقانون العقوبات ، الجزء الأول ، طبعة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .
- د. على عبدالرحمن العبدان ، انقضاء الدعوي الجنائية الخاصة في الشريعة الإسلامية وقوانين وأنظمة مجلس التعاون الخليجي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية ، جامعة نايف كلية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية ، الرياض ، السعودية ٢٠٠٩ .
- د. على عبدالقادر القهوجي ، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ، الكتاب الأول ، بدون طبعة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،
- ٢٠٠٢ م
- د. رباب عنتر السيد ، سقوط العقوبة بالتقادم بين الشريعة والقانون الوضعي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، العدد ٤٣ ، ابريل ٢٠٠٨ .
- د. فاروق الكيلاني ، محاضرات في أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن ، الفارابي ١٩٨٥ م ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ،

م.فايز اللمسائي واشرف فايز اللمسائي ، انقضاء الدعوى الجنائية وسقوط عقوبتها ، الطبعة السابعة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ٢٠٠٦م.

د.مجلاد ساير الظفيري ، التقادم كسبب لانقضاء الدعوى ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م ٨٣.

د.محمد جابر جيرة ، غياب المتهم في مرحلة المحاكمة ، دار النهضة العربية ، طبعة ١٩٩٧م.

د.محمد عيد الغريب ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول (الدعوى الجنائية ، الدعوى المدنية التبعية ، الاستدلال والتحقيق الابتدائي (طبعة ثانية ، بدون طبعة نشر ودار نشر ، ١٩٩٧م ،

د.محمد ذكي ابوعامر ، الإجراءات الجنائية (مرحلة جمع الاستدلالات ، سير الدعوى الجنائية ، والدعوى المدنية المرتبطة بها ، التحقيق ، طرق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية) بدون طبعة ، منشأة المعارف ، مصر ١٩٩٤م ،

د.محمود نجيب حسني ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، تنقيح د . فوزية عبد الستار ، الطبعة السادسة ٢٠١٨م ، دار المطبوعات الجامعية ، .

م.منير حلمي ، تنفيذ الأحكام الجنائية ومشكلاته العملية ، المكتبة القانونية باب الخلق ١٩٩٤ .

أ. هشام زوين — دفوع التقادم الجنائي والمدني والإداري ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٦م ، المركز القومي للإصدارات القانونية.

د.يس عمر يوسف ، المطول في شرح الإجراءات الجنائية والنظرية العامة للإثبات في المواد الجنائية ،